تعثر المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي فى مالى

أ. على محمد حسين[*]

أ.د. محمود أبو العينين[**] **د. شيماء محيي الدين**[***]

• **مُلخص:**

يتناول هذا البحث موضوع تعثر المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي فى دولة مالى، ونجد أن هناك صراع دائم على السلطة على واقع الانقلابات، وزادت فترات الجفاف من حدة الصراع إذ تعد مالى من بين أفقر عشرين دولة فى العالم، ويمتد المجال الزمانى للدراسة بدءاً من تسعينات القرن الماضي مروراً بانتهاء الحرب الباردة، وبداية القرن الحالى، وذلك باستخدام منهج المصلحة الوطنية والبناء الوظيفى.

ينقسم البحث إلى مقدمة وثلاث محاور رئيسية وخاتمة، تتناول المقدمة موضوع البحث وأهميته والإطار المكانى، وتعرض المقدمة للصراعات والانقلابات التى أثرت في الاستقرار السياسي فى دولة مالى ، ومن هنا نجد أن المصالحة الوطنية هى مدخل أساسي للاستقرار السياسي، وأخيراً خاتمة تتضمن النتائج والتى خلصت إليها البحث.

الكلمات المفتاحية: المصالحة الوطنية، الاستقرار، السياسي، مالي

[*] باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد – كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة

[**] أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة

[***] أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة

- **Abstract**

The research deals with the faltering of national reconciliation and political stability in the state of Mali, and we find that there is a permanent struggle for power on the reality of coups, and droughts have increased the intensity of the conflict as Mali is among the twenty poorest countries in the world, and includes the temporal field of study of the nineties of the last century, the end of the Cold War, and the beginning of the current century, using the approach of national interest and job construction.

The research is divided into an introduction and three main axes and a conclusion, the introduction deals with the subject of research and its importance and spatial framework, and the introduction presents the conflicts and coups that affected political stability in the state of Mali, and from here we find that national reconciliation is a basic entrance to political stability, and finally a conclusion that includes the results and the conclusion of the research.

Keywords: stumbling, reconciliation, stability, political, Mali

- **مقدمة:**

في أواخر القرن التاسع عشر استولت فرنسا على مالى، التي أصبحت مستعمرة فرنسية وفي عام 1904م أطلق عليها السودان الفرنسي، وفي عام 1920م، أصبحت جزءاً من الاتحاد الفرنسي واستقلت عن فرنسا فى 22 سبتمبر عام 1960م، باسم جمهورية مالي، بقيادة موديبوكيتا كأول رئيس لجمهورية مالى. وفي عام 1968م نفذ الجيش انقلاباً عسكرياً، بزعامة الملازم "موسى تراوري"، عندما تدهورت الأوضاع الاقتصادية، وأطاح بموديبوكيتا من السلطة، وتم تعطيل الدستور.

وفي عام 1974م صدر دستور جديد، كرس نظام الحزب الواحد، يسيطر عليها حزب الشعب المالي الديموقراطي الاشتراكى القومي، بزعامة "موسى تراوري". وفي عام 1975م وبمقتضى اتفاقية لاجوس، أنشئ تجمع إقتصادي لدول غرب أفريقيا ضم كل من مالي، وموريتانيا، وساحل العاج، والسنغال، وبنين، والنيجر، وبوركينا فاسو، والراس الأخضر، وجامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا بيساو، وسيراليون، وتوجو، ونيجيريا، ومقر التجمع في أبوجا عاصمة نيجيريا.

وفي ديسمبر 1985م تقاتلت مالي مع بوركينا فاسو بسبب نزاع حدودي طويل بينهما. وفي 26 مارس عام 1991م، انتهي الحكم الديكتاتوري وحكم الحزب الواحد، بإنشاء حكومة إنتقالية متعددة الأحزاب، وفي عام 1992م، كان إجراء أول انتخابات رئاسية ديموقراطية، فاز فيها الرئيس "ألفا عمر كوناري" وفي عام 2002م، خلفه بانتخابات ديموقراطية الرئيس "حمدو تومانى توري".

وفي 22 مارس 2012م، حدث تمرد عسكري في مالي، حيث سيطرت مجموعة من العسكريين على السلطة بعد استيلائها على القصر الرئاسي في باماكو، وجاء الانقلاب بعد مطالب للجيش، تلخصت في تسليح رفاقهم الذين يعانون من هزائم متكررة في شمال البلاد في حربهم ضد الطوارق، وأنشطة الجماعات الإرهابية المسلحة مما أدى إلى محاولة إنفصال إقليم أزواد بشمال مالي[1].

[1] ابراهيم كونتاو: **النزاع المسلح في مالي.** قراءات إفريقية، العدد 16، مؤسسة المنتدي الإسلامي، لندن، 2013م، ص32.

تتجلى أزمة المصالحة الوطنية واضحة حين يظهر النظام السياسي عاجزاً عن بناء الدولة الوطنية، حيث تقل الرغبة فى العيش معاً لدى الجماعات المكونة للمجتمع كشركاء متساويين، بشكل يجعل من الصعوبة إطلاق مصطلح شعب علي تلك الجماعات التى تعيش على إقليم واحد، ويجعل أيضاً من الصعوبة إطلاق مصطلح وطن على ذلك الكيان.

إن عجز النظام السياسي من إدارة هذه الصراعات، إما لفساد هذه النظم وتحيزاتها لجماعة أثنية على حساب الأخرى، الذى يؤدى إلى ضعف قدرتها على الالتزام ولو بالحد الأدنى بمطالب مختلف الجماعات الإثنية الأخرى، وإما لإتساع مساحة العديد من أقاليم الدولة، وسيادة الطابع الصحراوي فيها وهو ماعجز هذه النظم من تحقيق السيطرة على كامل الإقليم وذلك لتردى طرق ووسائل النقل والمواصلات، وأيضاً نتيجة لتدخل الجماعات الإثنية عبر الحدود مع الدول المجاورة بشكل حال دون إمكانية تحقيق السيطرة على البلاد، وأما نتيجة لتدخلات إقليمية ودولية من مصلحتها تقويض الاستقرار فى مالى.

الأزمات التى مرت بها مالى سببت هجرة الشعب إلى خارج البلاد للبحث عن لقمة العيش وقد هاجر العديد من الطوارق إلى ليبيا والجزائر، فتأثروا الطوارق بايدلوجية القذافى الذى حرضهم على الثورة، وقد قام القذافي بتدريبهم على أفكاره الثورية، وقد انضم الكثير من الطوارق إلى الميليشيات التي قاتلت في تشاد وفي جنوب لبنان، وبعد عودتهم إلى بلادهم، في بداية التسعينيات، وحصولهم على خبرة القتال، بالإضافة إلى السلاح والتدريب، بدأ الصدام بينهم وبين الجيش المالي لتحقيق حلم الطوارق في الانفصال بإقليم أزواد[1]، **وتتناول الدراسة النقاط التالية:**

أولاً: أسباب وأطراف الصراع فى مالي.

ثانياً: مبادرات وجهود المصالحة الوطنية فى مالى.

ثالثاً: أسباب تعثر الاستقرار السياسي فى مالى.

[1] أحمد عبدالدايم محمد حسين. **تاريخ القضية الأزوادية وتطورها**. مجلة قراءات إفريقية، العدد 16، مؤسسة المنتدي الإسلامي، لندن، 2013م، ص22.

منطقة الدراسة

أما **الإطار المكانى** للدراسة فيشمل دولة مالى، والتى تعد من أكثر المناطق التى تعانى من حالة عدم الإستقرار السياسي، وتقع دولة مالي غرب قارة أفريقيا (خريطة 1) وهي دولة حبيسة، تحدها الجزائر من جهة الشمال، والنيجر من جهة الشرق، وبوركينا فاسو وساحل العاج من جهة الجنوب، وغينيا من جهة الجنوب الغربي، والسنغال وموريتانيا من جهة الغرب، وتقدر مساحة هذه الدولة ب 1,240,000 كيلو متر مربع تقريبًا، ويصل عدد السكان فيها إلى 14.5 مليون نسمة تقريبًا، وهي دولة تتكون من ثماني مناطق، وتمتد دولة مالي على الصحراء الكبرى وتتركز غالبية السكان في المنطقة الجنوبية للبلاد التي يوجد فيها نهر النيجر، والسنغال، واللغة الرسمية في البلاد هي اللغة الفرنسية على الرغم من أنّه يوجد فيها أكثر من أربعين لغة إفريقية وتعتبر "لغة البامبارا" لغة التواصل الشعبية بين السكان، بالإضافة إلى لغة التكرور والفولاني والديانة الرسمية للبلاد هي الإسلام حيث أن تسعين بالمئه يعتنقون الدين الإسلامى.

خريطة (1): خريطة توضح موقع دولة مالي في غرب أفريقيا

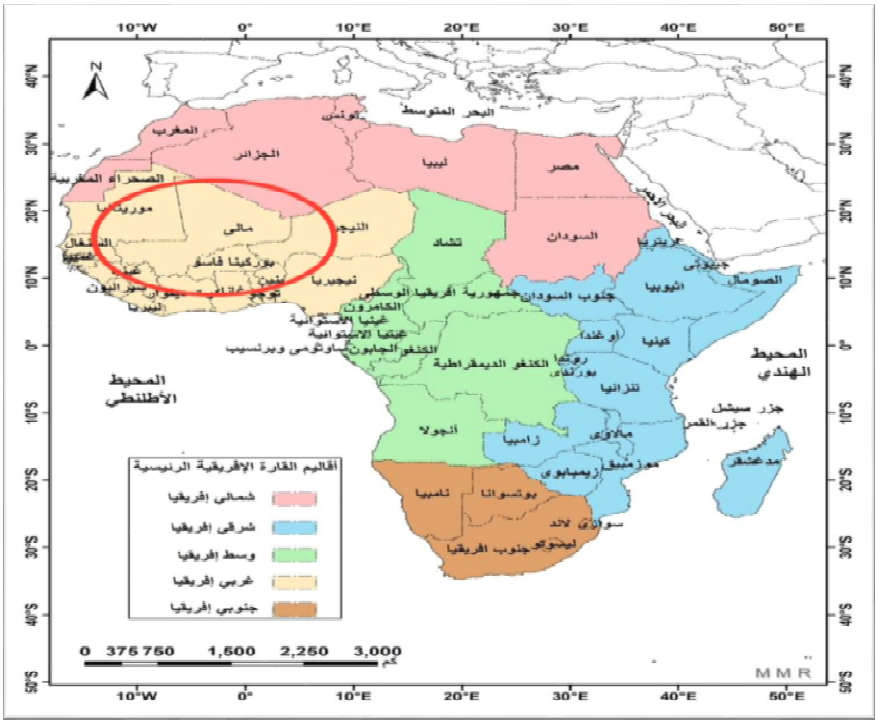

المصدر: الهيئة العامة للإستعلامات

أولاً: أسباب وأطراف الصراع فى مالي

إن الصراع فى مالى هو صراع له جذور عميقة، فالصراع قائم منذ اندلاع الاضطرابات الإنفصالية فى عام 1963م ضد الحكومة المالية فى محاولة لإستقلال أزواد وفصلها عن مالى وقد إستمر الصراع فى المنطقة حتى توقيع إتفاقية (تنمراست) بين الجبهات الأزوادية والحكومة المركزية المالية فى عام1991م وتوقيع الميثاق الوطنى بين الحكومة والجبهات الأزوادية فى عام 1994م وإنتهت الإشتباكات المسلحة بين حركات الأزواديين وقوات الحكومة المالية بحلول عام 1996م.

ولكن الهدنة والاستقرار لم يستمرا طويلاً نتيجة لإنعدام الثقة بين الطوارق والحكومة المركزية واستأنف القتال مرة أخرى فى عام 2005م، وتأسست فى ذات العام حركة التحالف من أجل التغيير وفى أواخر عام 2006م إنتهي القتال فى منطقة كيدال شمال مالى بعد وساطة جزائرية، واستأنف القتال مرة أخرى عام 2009م حيث سلمت حركة التحالف من أجل التغيير أسلحتها ضمن التسوية بوساطة ليبية جزائرية، ولم يستمر الوفاق طويلاً حيث أنطلقت ثورة الكفاح المسلح بواسطة تنظيمات الطوارق والسلفية الجهادية فى عام 2012م، وإستطاعت السيطرة على أكبر مدن أزواد فى الشمال[1].

جدول (1): التوزيع العرقى داخل مالى

م	إسم الجماعة	النسبة المئوية
1	بامبارا ، Bambara	%33,3
2	فولاني (بيول) ، Fulani (Peuhl)	%13,3
3	ساراكولي / سونينكي / ماركا Sarakole/Soninke/Marka	%9,8
4	سينوفو / مانيانكا ، Senufo/Manianka	%9,6

[1] مرجع سبق ذكره، ص 32.

5	مالينكي ، Dogon ، Malinke	%8,8
6	دوجون ، Dogon	%8,7
7	سونراي ، Sonrai	%5,9
8	بوبو ، Bobo	%2,1
9	طوارق / بيلا ، Tuareg/Bella	%1,7
10	مالي آخر ، other Malian	%6
11	أعضاء المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا members of Economic Community of West Africa	%0,4
12	آخرون ، other	%0,3

المصدر: إنفوبليز [1](infoplease) تقديرات 2018

1. الأسباب التاريخية للصراع فى مالى

تعتبر مالى من دول غرب أفريقيا التى عانت أزمات علي فترات طويلة منذ الستينات إلى التسعينات وقضت نحو ثلاث عقود بعد الإستقلال، لحكم استبدادي قوى، وإذا بحثنا فى تاريخ دولة مالى الحديث بعد الإستقلال عام 1960م، تحت إسم (السودان الفرنسي) فنجد أن الرئيس موديبوكيتا قد تبني الفكر الاشتراكى مع الزعيمين كوامى نكروما الغاني والرئيس جمال عبدالناصر المصري فى إطار مجموعة الدار البيضاء، وأعلن تبني الحزب الواحد، ولكن الصراعات الداخلية وتدهور الحالة الإقتصادية عام 1967م دفعت الرئيس موديبوكيتا لإصدار أمر بحل المكتب السياسي،

[1] Infoplease, Ethnicity and Race By Country, Mali, January 20, 2023 Ethnicity and Race by Country| Infoplease.

مما أدي إلى تطور الأمر فى أواخر عام 1968م، بقيام الجيش المالى بإنقلاب عسكري بقيادة الملازم موسي تروارى وعزل موديبوكيتا من السلطة[1].

وقد تولى موسي تراورى من عام 1968م إلى عام 1991م، وسار على خطى كايتا تبني سياسة الحزب الواحد بزعامته، مما أدى إلى حدوث الكثير من الصراعات الداخلية وتدهور الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقيام العديد من المظاهرات، مما أدى إلى قيام الجيش عام 1991م بقيادة العقيد أمادو تومأنى بتولى السلطة وأعلن إلغاء الدستور وحل الحكومة والبرلمان والحزب الحاكم وقام بتكوين مجلس عسكري للتجمع الوطنى وتشكيل لجنه للإشراف على إعادة الديمقراطية والحكم المدنى للبلاد وتم الإعلان عن إنتخابات محلية ورئاسية وإنسحب الجيش من الحياة السياسية عام 1992م.

فاز الرئيس ألفا عمر كونارى فى مارس 1992م وتم إنشاء دستور 1992م، وإنشاء الأحزاب السياسية والمؤسسات السياسية وزيادة المشاركة فى العملية السياسية، وكل هذا كان لعظيم الأثر فى تقدم عملية صنع السياسة.

وكانت قضية الطوارق من أولويات إهتمام الرئيس الجديد والمنتخب، وقد تم توقيع إتفاقية بين الحكومة والطوارق فى أبريل 1993م، لإنهاء الصراع فيما بينهم وتحقيق الاستقرار فى الشمال وكان من أهم أهداف الإتفاق هو منح الشمال درجة أكبر من الإستقلال وزيادة الموارد المخصصة له ولكن الطوارق عارضو الحكم المركزي الذى تم فرضه فى يونيو 1990م، وطالبوا بالحصول على الحكم الذاتى، وهو الأمر الذى أحدث صدامات مع الجيش.

وأعيد إنتخاب ألفا عمر كونارى فى عام 1997م لفترة رئاسية ثانية، وإستمر فى نهج الاصلاح السياسي وفى سبتمبر 2001م قدم اللواء أمادو تورى إستقالته من منصب رئيس الأركان وذلك إستعداداً منه لخوض إنتخابات الرئاسة 2002م.

---

[1] محمود ابو العينين وآخرون: **الاتحاد الافريقي ومستقبل القارة الافريقية**. مركز البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، 2001م، الطبعة الأولي، ص 226.

وقد لعبت التنظيمات الإسلامية السياسية فى هذه الانتخابات والذى يبلغ عددها 20 رابطة أسلامية دوراً سياسياً على الصعيد السياسي، وفاز اللواء المتقاعد أمادو تورى ليصبح ثأني رئيس منتخب في البلاد، وأعيد أيضاً إنتخابه سنه 2007م، ومع تجاهل أمادو تروي لمطالب الطوارق، وبجانب أشتعال أزمة الطوارق فى النيجر وبتشكيل الطوارق في النيجر (حركة العدالة النايجرية) التى أعلنت التمرد المسلح علي الحكومة النيجيرية، بعد تدمير مراعيهم وإستغلال حقول اليورانيوم وعدم إستفادتهم من تلك الثروات[1].

مما تبع ذلك من وقوع بعض الهجمات علي الجيش المالي والمنشأت الحكومية، ولكن يأتي التحول ألاهم بعد تكوين الطوارق فى مالى الجبهة القومية لتحرير الأزواد فى 2010م والتى تطالب بحق تقرير المصير للطوارق[2].

وقد أتهم الرئيس أمادو تورى فى 22 مارس 2012م بفشله فى صد هجوم متمردى الطوارق الذى أندلع فى شمال مالى، وتتدخل الجيش المالى لثالث مره بالإطاحة بالرئيس المنتخب بقيادة النقيب أمادو سونجو.

2. أسباب الصراع بعد عام 2012م

شهدت مالى تمرداً عنيف فى شمال البلاد منذ بداية 2011م (خريطة2)، بالإضافة إلى حالة الإنكسار والتردى التى وصلت اليها القوات المسلحة المالية والتى سيطر عليها شعور الضعف أمام تقدم المتمردين المسلحين، وفى بداية عام 2012م قاد الطوارق تمرداً و بالأخص فصيله الرئيسي الحركة الوطنية لتحرير أزواد بشن هجوماً فى الشمال.

---

[1] بدر حسن الشافعي: **تسوية الصراعات في افريقيا "نموذج الإيكواس"**. دار النشر للجامعات، القاهرة، 2009م، الطبعة الأولي، ص ص 51-364.

[2] عادل عبدالصبور حسن: **التدخل العسكري في مالي ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية**. آفاق إفريقية، العدد 37، المجلد 11، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 2013م، ص 108.

خريطة (2): خريطة توضح الصراعات بدولة مالي

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات

وقد زاد من حدة التوتر سلبية الرئيس أمادو تومانى تورى عندما ترك المسلحون يتدفقون من ليبيا بعد سقوط النظام الليبي دون أن تنزع منهم أسلحتهم ، وإستمرت الأوضاع المتردية بهذا الشكل تتغير من الأسوء إلى الأسوء، وقد زاد من الأمور حدتها عندما وقع هجوم فى الشمال يوم 24 يناير 2012م [1]، وقتل على أثاره سبعون جندياً أو أكثر بعد أن هجم عليهم مسلحون من الحركة الوطنية لتحرير أزواد وجماعات تنتمى إلى تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الاسلامى وجهاديون من جماعة أنصار الدين التى يقودها إياد آغ غالى، وفي 6 أبريل 2012م أعلن الطوارق في بيأن نُشر على شبكة الإنترنت عن إستقلال أزواد عن مالي بعد إنسحاب الجيش منها، وتتكون أزواد في

[1] فرانس24، مالي: مقتل 130 مدنيا على الأقل في هجوم منسوب إلى جهاديين وسط البلاد ، 2022/6/21م ، على الرابط مالي: مقتل 130 مدنيا على الأقل في هجوم منسوب إلى جهاديين وسط البلاد (france24.com) .

مناطق مالي من تمبكتو وكيدال وغاو، وأيضاً جزء من منطقة موبتي وتشكل نحو (60%) من مساحة مالي، وتحدها بوركينا فاسو من الجنوب، وموريتانيا من الغرب والشمال الغربي، والجزائر من الشمال والشمال الشرقي والنيجر من الشرق والجنوب الشرقي، أما مالي فتحدها من الجنوب الغربي، وأكبر مدنها غأو، وهي العاصمة المؤقتة حالياً وتمبكتو هي المدينة الثانية حجماً، وهناك اتجاه لجعلها العاصمة[1].

لم تنل أزواد اعترافاً دولياً من أية جهة رسمية، حيث رفض كلُ من الإتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (الإيكواس) إعلان الإستقلال، وأعلنوا أن مالي وحدة واحدة وكيان لا يمكن تجزئته، وقالت المجموعة إنها قد تلجأ للقوة لإسقاط المعارضة، كما أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية أنها لن تعترف بتقسيم أحادي الطرف لمالي، إلا أنها دعت إلى مفاوضات بين الكيانين لمعالجة مطالب الطوارق سكان الشمال، الذين لم يتلقوا لفترة طويلة ردوداً كافية لمطالبهم الضرورية، وأشارت بأنها ستقدم دعماً لوجستياً، كما رفضت الولايات المتحدة الأمريكية إعلان الإستقلال[2].

وقام انقلاب عسكرى فى 22 مارس 2012م بقيادة النقيب أمادة حيا سأنوغو بسبب فشل الرئيس أمادو تورى لإدارة ملف تمرد الطوارق فى شمال مالى وعلى ضوء ما حدث في مالي وإثر الإنقلاب العسكري وما تبعه من مختلف الجهود الإقليمية وحتى الدولية، لتسوية النزاع فقد كان واضحاً حرص فرنسا وبعض الدول داخل النظام الدولي على تضخيم ما حدث وتصويره على أنه إرهاب وأنه لا بد لفرنسا أن تتدخل لمساعدة الدولة المركزية على إعادة السيطرة واستعادة السيادة على أراضيها وذلك على خلفية تمرد بعض فصائل الطوارق في شمال مالي على أثر سقوط النظام الليبي وتحالفهم مع الحركات الدّينية الوظيفية ضد الحكومة المركزيّة ومطالبتهم بالإستقلال، إلا أن الواقع

---

[1] فريدوم أونوها: **التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة**. مركز الجزيرة للدراسات، تقرير منشور بتاريخ 14 فبراير 2013م، علي الموقع الإلكروني الآتي:
http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/20132148048143942.htm

[2] Mali: Faire La Paix En Preparant La Guerre, Rapport Sur La Paix Et La Securite Dans I' Espace CEDEAO, N^{0}01, Institut D'Etudes De Securite, Dakar, Octobre 2012, P.02.

يشير إلى أن الدافع الرئيسي لفرنسا هو المحافظة والإبقاء على مصالحها، والسعي لإسترجاع نفوذها ومكانتها وهيمنتها السابقة خلال الحقبة الاستعمارية في القارة الإفريقية، والسيطرة على ما تملكه الدولة المالية وتزخر به من ثروات وموارد أولية هامة.

وقد كان الشعب المالي يعلق أمالاً كبيرة على الرئيس المالي إبراهيم بوبكر كيتا (Ibrahim Boubacar KEITA) المنتخب سنة 2013م لإيجاد حل للأزمة المتعددة الأبعاد التي عاشتها البلاد منذ الانقلاب العسكري سنة 2012م، والذي أطاح بحكم سلفه أمادو توماني توري (Amadou Toumani TOURE)، مما أتاح الفرصة للقوى المتمردة من الطوارق والحركات التكفيرية بالسيطرة على جزء كبير من الأراضي المالية شمالاً، كان مصدر هذا الأمل هو الثقة الشعبية التي أكتسبها خلال توليه مختلف المناصب الخطيرة في البلاد سفيراً (1992م–1993م) ووزيراً للشؤون الخارجية (1993م–1994م)، فرئيساً للحكومة (1994م–2000م) وللبرلمان (2002م–2007م)، ولكن تواصل تردى الأوضاع الأمنية والاجتماعية[1] وفشله في إيجاد حلول ممكنة للتحديات المتعددة التي كانت تمر بها البلاد، جعلته يواجه أنتقادات متواصلة من جزء كبير من الشعب المالي، وخاصة خلال الفترة الرئاسية الثانية وذلك خلال عام 2018م، والتي أتسمت حسب معارضيه بسوء الإدارة، وتفشى الفساد المالي والفساد السياسي، وتحول البلاد إلى مصالح شخصية لفئة معينة من عائلة الرئيس وحاشيته والمقربين إليه، ويضاف إلى ذلك تعطيل المرافق الحيوية في البلاد من مؤسسات صحية وتعليمية والمحسوبية الحزبية والمؤسساتية، وكانت آخرها تزوير الانتخابات البرلمانية 2018م والتى أسهمت في توحيد صفوف المعارضة ضد حكم الرئيس كيتا كتغيير نوعي ضمن مسار الصراع بين النظام والقوى الاجتماعية والسياسية المطالبة بصلاحات إدارية جذرية منذ مدة طويلة، هذا المسار أنتج فيما

[1] كمال محمد جاه الله خضر: **مستقبل مالي في ضوء التدخلات الغربية**. قراءات إفريقية، العدد 16، مؤسسة المنتدي الإسلامي، لندن 2013م، ص 14.

يعرف بـ "حركة 5 يونيو– تجمع القوى الوطنية" المتكونة من القوى السياسية التقليدية والحديثة وقوى المجتمع المدني في يوم الجمعة 5 يونيو 2020م، حيث احتشد عشرات الآلاف من المتظاهرين في ساحة الاستقلال في باماكو عاصمة مالي وذلك أستجابة لدعوات التظاهر التي تم إطلاقها في 26 مايو2020م.

ولكن أثناء فترة رئاسته توسطت الحكومة الجزائرية وأشرفت على اتفاقية تمت بين مالي والجماعات السياسية والعسكرية المالية، وهي نتائج مفاوضات طويلة بينهما وقعت بمدينة الجزائر العاصمة في 1 مارس 2015م[1].

وتمثلت الأطراف الموقعة فى كل من حكومة مالي المركزية والحركة العربية للأزواد، التنسيقية من أجل شعب الأزواد، وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة، الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، المجلس الأعلى لتوحيد الأزواد، والحركة العربية للأزواد (منشقة) وحضر مراسم التوقيع ممثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

وفي أغسطس 2020م، تدخلت القوات المسلحة مرة أخرى بعد احتجاجات شعبية دعت إلى إستقالة إبراهيم بوبكر كيتا، وقاد أعضاء تجمع القوى الوطنية (M5-RFP)، وهو تحالف من المجتمع المدني والزعماء الدينيين والمعارضين ويمثل حركة المعارضة الرئيسية فى البلاد، الإحتجاجات ضد كيتا، وألقى باللوم عليه في الفساد والمحسوبية وتفاقم الهجمات الإرهابية في شمال ووسط مالي، وبدعم من الاحتجاجات الشعبية، أطاح عدد من القادة العسكريين بالرئيس وقوبل ذلك بالحشود المبتهجة من الشعب في باماكو، وفرضت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) عقوبات، لكن سرعان ما رفعتها عندما نصب القائد العسكرى عاصمى غويتا حكومة انتقالية[2].

---

[1] ساعو، حورية، غربي محمد: **موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي**. الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم القانونية، العدد 18، يونيو 2017، ص ص249–250.

[2] يونس بورنان: **تدين بالولاء للقاعدة وداعش..7 تنظيمات إرهابية تنخر في استقرار مالي**. العين الإخبارية (الموقع)، 27 أغسطس 2020م.

وفى 24 مايو 2022م، قام رئيس المجلس العسكرى ونائب الرئيس الإنتقالى العقيد عاصمى غويتا على إقالة كل من الرئيس باه نداو ورئيس الوزراء مختار أوانى فى النظام الانتقالى وقام بالاستيلاء على السلطة والقضاء على الملامح المدنية للحكومة الانتقالية، وذلك رداً على محاولة الرئيس تقليص عدد الأعضاء العسكريين فى الحكومة الانتقالية، وتشكيل حكومة جديدة، ودون استشارة نائب الرئيس الانتقالى غويتا وحلفائه، مما أعتبره الأخير محاولة لتهميش المجلس العسكرى، وفى محاولة لاضفاء ملامح الدعم الشعبى للانقلاب الأخير، دعا المجلس العسكرى قادة تجمع القوى الوطنية للمشاركة فى الحكومة الجديدة، حيث لم يشارك التجمع فى إجراءات الانتقال السياسى على الرغم من أنه كان فى انقلاب أغسطس 2020م إلا أن هذا التحرك لم يلق قبول معظم الماليين ومنظمات المجتمع المدنى التى لا تجد مبرراً للإطاحة بالرئيس والحكومة الانتقالية الجديدة وأعلنت رفضها الاستيلاء على السلطة بالقوة[1].

3. أطراف الصراع فى مالي

سيطرت الجماعات الإسلامية على شمال مالى فى 17 يناير 2012م، وبدأت الانقلابات على المتمردين الطوارق، لأن هذه الحركات لا تمثل إلا الأقلية فى شمال مالى وأن كثير من أعضاء هذه الحركات من خارج مالى وليس عندهم جنسية مالية، وأن هولاء المجاهدون دخلوا إلى الأراضى المالية عن طريق الهجرة غير الشرعية باسم الجهاد[2].

بدأت الجماعات الإسلامية الجهادية في السيطرة على شمال البلاد، وبدأوا فى تدمير البنوك والأضرحة والمبانى الحكومية، ولم يتركوا أثاراً ثقافياً ولا تاريخياً إلا ودمروه، وبعد سيطرتهم الكاملة على الأقاليم الثلاثة، بداؤا بتطبيق الشريعة الإسلامية فى شمال البلاد، وبسبب تدهور الأوضاع فى المنطقة، تم هروب عدد كبير من سكان الشمال

---

[1] حمدي عبدالرحمن: **أولويات متراجعة: لماذا تقلص إدارة ترامب وجودها العسكري في الساحل الافريقي**. مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، 23 فبراير 2020م، متاح علي: https://cutt.us/9EpfD

[2] أيمن شبانة: **الطوارق وثورات الربيع العربي**. بحث غير منشور، مركز الدراسات السودانية، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، 2013م.

إلى جنوب البلاد والدول المجاورة فهناك أكثر من (560461) طفل لم يواصلوا تعليمهم بسبب تدمير المنشئات التعليمية وعدم الاستقرار الأمنى[1].

جدول رقم (2): القوى والحركات السياسية وقيادتها

م	اسم القوى أو الحركة السياسية	مناطق تمركزها	قيادتها
1	الحكومة المركزية	باماكو	رئيس الجمهورية (آسيمي غويتا)
2	جماعة أنصار الدين (حركة أنصار الدين)	كيدال (شمال مالى)	إياد أغ غالي
3	حركة التوحيد والجهاد فى غرب أفريقيا	شمال مالى حتى غاو	سلطان ولد باي
4	الحركة الوطنية لتحرير أزواد	تمبكتو بأقليم أزواد شمال مالى	بلال آغ الشريف
5	كتيبة المرابطون	شمال مالى	مختار بلمختار
6	تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب العربي	الصحراء الكبري	عبدالملك درودكال (أبو مصعب عبدالودود)
7	جبهة تحرير ماسينا	مالى، بوركينا فاسو	أمادو جالو
8	كتيبة سرما	شمال مالى	أبو جليل الفولانى
9	إمارة الصحراء	شمال مالى جنوب الجزائر	يحيي أبوالهمام (قتل)
10	بوكو حرام	شمال مالى	أبو بكر شيكاو(قتل)

المصدر: دورية أفاق أفريقية[2]

[1] الحافظ النويني: **أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)**. المستقبل العربي، العدد 422، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أبريل 2014، ص 66.

[2] مادي ابراهيم كانتي: **الأزمة السياسية في مالي منذ 2012**. دورية آفاق أفريقية، العدد 26 https://bit.ly/3Hijqul

أ. **الأطراف الرئيسية فى الصراع (جدول رقم 2) :**

(1) الحكومة المركزية: وذلك بما تتعرض له من تحديات فى المكان الجغرافي والزمان التى تتواجد فيه، ووضعها السياسي والبيئة العملية للواقع السياسي والوضع الاقتصادى وقدرتها المتواضعه فى كافة الميادين والمجتمع المدنى.

(2) الحركة الوطنية لتحرير أزواد: وتمثل المعارضة التى تعود جذورها لسنه 1963م، بحيث كانت هناك فترة ثلاث عقود كافية للعوده باسم جديد تمثلت فى اسم الحركة الشعبية لتحرير أزواد، بقيادة إياد غالب لتعلن عن نشاطها العسكرى عام، وهى حركة تتألف من قومية الطوارق ومطالبهم الأساسية وهى فصل منطقة الشمال عن الجنوب وتأسيس دولة أزوادية قومية تحت مسمى جمهورية أزواد[1].

(3) جماعة أنصار الدين (حركة أنصار الدين): وهى حركة طارقية ترفض العنف وتنبذه لذلك أعلنت التحالف مع حركة أزواد فى مايو 2012م، وذلك لمواجهة نفوذ الجماعات المتطرفة فى المنطقة.

(4) حركة التوحيد والجهاد فى غرب أفريقيا (2011م)(MOJWA) : هى تنظيم منشق عن تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامى لنشر الأفكار الجهادية فى غرب أفريقيا وبدلاً من أن تكتفي بمنطقة المغرب العربي أو منطقة الساحل فقط، فقد أعلنت ظهورها فى أول بيان عسكرى لها فى أكتوبر 2011م فى أكبر قطاع من غرب أفريقيا.

ب. **الأطراف الفاعلون الثانويون:** هم ليسو من الأطراف الفاعلين فى النزاع، ولكن لديهم مصالح ثانوية وتأثير كبير وفعال فى الصراع[2].

---

[1] الفاتح الشيخ يوسف: **مظاهر الحضارة الإسلامية في الممالك الإفريقية**. مجلة قراءات إفريقية، العدد 14 أكتوبر 2012 م.

[2] المرجع السابق.

(1) المجندون الماليون والنيجيريون: وهم من أصول طارقية ممن كانوا يخدمون تحت قيادة الرئيس الليبي معمر القذافي، فى وحدة خاصة تسمي الوحدة (32)، وكان يقودها نجله خميس القذافي، وكانت أخر مجموعة من هؤلاء المجندين الماليين قد عادت فى 16 أكتوبر 2011م ودمجت ثانية فى الجيش المالى.

(2) تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامى: أن الدور الحقيقي الذى يلعبه فى الصراع هذا التنظيم يتمثل فى توفير الدعم اللوجيستي لبعض القيادات النشطة فى الصراع، والذى أزدادت قوته خاصة بعد سقوط نظام القذافي وأستفادته من السلاح والاموال، إضافة إلي هذه الجماعات وجود جماعات أسلامية مسلحة أخرى من قبائل كثيرة، ومن أهمها (العرب، الفلاكى، الصنفاى وحركة 23 مايو الديمقراطية للتنظيمات الجهادية، الحركة الإسلامية أزواد).

ج. **الأطراف الثالثة:** هى التى لديها مصالح وتأثير فى أحداث مهما كان نوع وحجم انتشارها ومن بينها أطراف إقليميون ودوليين، والتى لها دور كبير فى إستمرار تأجج الصراع وبالتالى يجب عند القيام بتحليل الصراع معرفة رؤيتهم وهم: تعتبر هذه المنطقة مسرح للأحداث الدولية والإقليمية، وخصوصاً مع تزايد نمو تنظيم القاعدة فى المنطقة، ومن الجانب الأمريكي تعتبر الفوضى الخلاقة السياسية التى توعدت بها دول العالم الإسلامى، وذلك لنشر الصراعات والفوضى التى تدمر مقومات الدولة، وأيضاً المصالح الفرنسية[1] والتى ترتكز على ثلاث محاور، وأهمها الاقتصادي حيث تمتلك فرنسا شركات ذات أستثمارات ضخمه وأكبر هذه الشركات شركة الاتصالات أورأنج الفرنسية، بالإضافة إلى شركات فرنسية كبرى تعمل فى مجال التنقيب بمناجم الذهب فى مالى.

[1] Theodore Christakis and Karine Bannelier, « French Military intervention in Mali: it’s legal but why? (Part1 and 2) Http//www. ejiltalk.org/French-Military-Internvention-in-mali-its-legal…

ثانياً: مبادرات وجهود المصالحة الوطنية فى مالى

أصبحت مواجهة الأزمة المالية أمراً ضرورياً، وذلك عبر المبادرات أو المواجهة العسكرية ومن ثم كل هذه الجماعات مازالت تقوم بعملياتها داخل الدولة عدا تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الاسلامي، مما قد يؤدى إلى تعاون هذه الجماعات مع الإرهاب الدولى وذلك لعدم إنتشار عوامل عدة من أهمها، عدم الاستقرار السياسي والفقر والمجاعة والأمية والبطالةبين عدة قطاعات كبيرة من المواطنين، وقد تستخدم هذه الحركات التفسيرات الدينية الخاطئة وذلك لتبرير أستخدام العنف ضد الحكومات فى دول الإقليم كافة، وذلك عن طريق تدريبهم فى معسكرات متنقلة مؤقتة ،خاصة فى المناطق البعيدة الوعرة[1].

4. المبادرات الداخلية والاقليمية

أ. مبادرات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)

المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) هي مجموعة تضم (15) دولة وقد عقدت إجتماعاً طارئاً فى ساحل العاج وذلك لتعليق عضوية مالى، وذلك عقب الإنقلاب العسكرى فى 22 مارس 2012م، وفى قمتها الاستثنائية التى عقدت فى ابوجا 11 نوفمبر 2012م وافقت على إرسال قوات عسكرية تابعة لها إلى مالى من أجل تسوية الصراع والتى تشهدها البلاد منذ الانقلاب العسكرى وهذه القوات يبلغ قوامها (3300) جندى معظمهم من نيجيريا وبوركينافاسو وبالإضافة إلى قوات أخرى من أعضاء المنظمة وبالإضافة إلى إمكانية مشاركة دولتين أو ثلاثة غير أفريقية[2].

وبرزت خلال اجتماعات الإيكواس على مستوى رؤساء الأركان فى كل من باماكو وأبيدجان فى أغسطس 2012م، فى التصديق على خطة الانتشار وأنه من المقرر أن تعمل هذه القوات لفترة عام واحد وهو الأمر الذى تم تأكيده فى إجتماع 17 سبتمبر

[1] مادي ابراهيم كانتي، الازمة السياسية في مالي منذ 2012م مرجع سابق، ص 10.

[2] جاه الله الخضر كمال محمد: **مستقبل مالي في ضوء التدخلات الغربية**. قراءات افريقية، العدد 16، السعودية، 2013م.

2012م لوزراء الخارجية والدفاع للمجموعة الاقتصادية ومجلس الوساطة والأمن التابع لها فى أبيدجان.

ولكن حكومة مالى رغبت فى نشر هذه القوات فى شمال البلاد فقط، وهذا ما تضمنته الدعوة التى وجهها الرئيس المالى فى سبتمبر 2012م، ولكن أعضاء الإيكواس يرون أنه لكى يتم تنفيذ هذه العملية فأنه لابد من إقامة قاعدة لوجيستية فى العاصمة باماكو فى الجنوب كمرحلة أولى وتتكون من مدنيين وعسكريين، وذلك من أجل دعم وتقوية الحكومة الإنتقالية والمرحلة الثانية تقوم على أساس إرسال مساعدات فى إعادة تنظيم الجيش الوطني وقياداته والمرحلة الثالثة والأخيرة تقوم على إرسال قوات مشتركة وذلك لاستعادة الأوضاع إلى ماكنت عليه واستعادة الشمال، وكانت خطة الإيكواس متطابقة مع الخطة الفرنسية[1]، والتى كشفت عنها جريدة (لوفيجارو) الفرنسية، نقلاً عن وزير الدفاع الفرنسي (جون ييف لودريان) والذى إذاع أن الخطة الفرنسية مبنية على ثلاث مراحل، وقد جاءت متطابقة مع الخطة التى وضعها الإيكواس[2].

وبمبادرة دولية فى يوليو 2014م بالجزائر أنطلق مسار تفاوضى، بين الحكومة المالية ومنسقية الحركات الأزوادية، بمشاركة دولية مشكلة من الإيكواس، الجزائر، الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبى، وبالإضافة إلى موريتانيا، بوركينافاسو والنيجر، التشاد كأعضاء من فريق الوساطة تم المصادقة على خريطة الطريق بين جميع الأطراف وتوصلوا إلى إتفاق شامل ومستديم يقضى بالحل النهائي للأزمة بين بامكو والطرف الأزوادى وقد أتفقوا خلال تلك المفأوضات على ثلاث نقاط رئيسية تتعلق بالإعتراف المتبادل بين الحركات الأزوادية والحكومة المالية بشأن الوحدة الوطنية ومشاركة الطوارق فى الحكومة والمؤسسات الرسمية، ومكافحة الإرهاب والتنمية فى شمال مالى.

---

[1] Amnesty International, News," Armed Intervention in Mali-risks-worsening the crisis."21,11,2012

[2] شمامة خير الدين: **التدخل العسكري الفرنسي بمالي بن خصوصية الأزمة المالية والمصالح الاستراتيجية والشرعية القانونية**. الجزائرية للدراسات السياسية 02، الجزائر، ديسمبر 2014م.

وبناءً عليه فقد واجهت تلك الوساطة الجزائرية فى أزمة مالى صعوبات وعراقيل عديدة منها الشكلية ومنها الصعوبات الشديدة، وقد تم إعتماد وثيقتين مختلفتين المضمون الأولى جمعت بين الحكومة المالية والحركات الثلاثة الموقعة على إعلان الجزائر فى 9 يوليو 2014م والثانية أضافت الحركات الثلاثة وهى التحالف الشعبي من أجل أزواد، تنسيقية الحركات والقوى الوطنية والمقاومة وفروع أخرى وهذا أدى إلى تشتيت الجهود التفاوضية بين الأطراف المتخاصمة أذ أن المتمردين رفعوا سقف المطالب وطالبوا بالفيدرالية، وقد قوبل بالرفض من قبل مالى ومن الجوار المالى أيضاً خاصة الجزائر، وحتى كافة الأطراف الدولية المشاركة فى الحوار[1].

وبالرغم من كل هذه الصعوبات فقد نجحت المبادرة فى مساعيها، والتى توجت بتوقيع أتفاق سنه 2015م، وقد شهدت مالي إنقلابين عسكريين في أغسطس 2020م ومايو 2021م وتفاقمت الأزمة في مالي نتيجة لعدد من التطورات المتسارعة، والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

(1) **فرض الإيكواس عقوبات صارمة:** أوصى المشاركون في "الجلسات الوطنية لإعادة التأسيس" في مالي في نهاية ديسمبر 2021م، بضرورة مد الفترة الإنتقالية لمدة خمس سنوات بدلاً من ستة أشهر بعدما كانت السلطات الانتقالية، بقيادة الكولونيل عاصمي جويتا قد تعهدت بتسليم السلطة إلى حكومة مدنية بعد إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، بنهاية فبراير 2022م، وهو ما لم يتم[2].

---

[1] صايج مصطفي: **الجزائر والأمن الإقليمي التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية علي الأمن الاقليمي**. الجزائرية للدراسات المستقبلية، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2014.

[2] حمدي عبد الرحمن حسن: **نهاية الزمن الفرنسي في إفريقيا**. قراءات إفريقية،2022/05/15م
www.qiraatafrican.com/home/new/نهاية-الزمن-الفرنسي-في-أفريقيا?fbclidaZvYP_rzROs#sthash.GZYU5pCd.dpbs

(2) **مبادرة جزائرية للوساطة:** وفي 11 يناير 2022م أعلن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون عن بلاده للوساطة بين الجانبين، محذراً من تداعيات العقوبات الصارمة للإيكواس ضد باماكو، وكذلك الإجراءات المضادة للسلطات المالية، داعياً الطرفين إلى ضبط النفس والعودة للحوار للحيلولة دون تفاقم الأزمة. وانطوت المبادرة الجزائرية على تمديد المرحلة الانتقالية لمدة تتراوح بين 12 و18 شهراً بدلاً من ستة أشهر، ودعا تبون السلطات المالية إلى تدشين نظام دستوري توافقي وجامع خلال عام 2022م، والعمل على تحقيق مخرجات اتفاقية السلام والمصالحة لعام 2015م[1].

ب. الاتحاد الإفريقي

نص قانون الاتحاد الإفريقي من أول سنه لتأسيسه على عدم الإعتراف بأى حكومة انقلابية، وهو الموقف الذى إستمر عليه ومارسه مع إنقلاب النيجر وموريتانيا، ومن المفارقات أن مجلس السلم والأمن الإفريقي عقد اجتماعه رقم (314) فى باماكو عاصمة مالى فى يوم 20 مارس 2012م، قبل الانقلاب بيوم واحد، وبعد وقوع الانقلاب كان بعض الوزراء المشاركون لايزالون فى باماكو، وقد تقطعت كافة السبل الاتصال بكل من وزيري كينيا وزيمبابوي فى مطار باماكو، بعد غلق المطار بواسطة الانقلابيين الأمر الذى إستدعى الاتحاد الإفريقي فى التصريح ببيان، بأن يطلب من الانقلابيين ضمان سلامتهم، ويدعم الاتحاد الإفريقي فكرة الحلول الإفريقية لأزمات دول القارة السمراء فضلاً عن مساعيه للتإكيد على أن دور الاتحاد الإفريقي في إدارة الأزمات لا يمكن تجاوزه عبر أي من المنظمات الإقليمية الفرعية[2].

---

[1] فرانس 24، بروكسل: **القادة الأوروبيون والأفارقة يجتمعون في قمتهم السادسة لمواجهة تحديات الأمن والصحة والاستقرار**. 17 فبراير 2022م على الرابط/https://www.france24.com/ar/أفريقيا/20220217-الأمن-والصحة-والاستقرار-في-طليعة-أولويات-القمة-السادسة-للاتحادين-الأوروبي-والأفريقي-في-بروكسل

[2] حمدي عبد الرحمن حسن، نهاية الزمن الفرنسي في إفريقيا، مرجع سابق.

5. التدخل والمبادرات الدولية

أ. التدخل الفرنسي

لا يمكن الحديث عن التدخل الفرنسي في مالي بمعزل عن علاقة فرنسا بمالي وبدول الساحل عموما وكذلك عن السياسة التي كانت تنتهجها فرنسا في المنطقة، والرؤية الإستراتيجية المتبعة من طرف فرنسا للحفاظ على مصالحها المتعددة في المنطقة.

لقد استعمرت فرنسا إفريقيا الغربية بما فيها دول الساحل طيلة القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وعندما منحت هذه الدول الاستقلال أبقت على علاقات خاصة وعلى حضور قوي في سياسة وفى تنمية تلك الدول، وإستمرت فرنسا تولي أهمية خاصة للغرب الإفريقي بإعتباره يمثل بعداً إستراتيجياً وعمقاً أمنياً لها، حيث تواجدت فيه من خلال بعض القواعد العسكرية وكذلك من خلال حضور الشركات الفرنسية الخاصة[1]، والمنظمات غير الحكومية الفاعلة في عدة مجالات حيوية، ويرجع المراقبون ذلك إلى سببين أولهما، يتمثل في ظهور حركات الإسلام السياسي بمختلف درجاتها، المعتدلة والمتشددة في تلك المنطقة بداية من دول المغرب العربي في الشمال، مروراً بالجنوب حيث النيجر، ومالي، وأخيراً أفريقيا الوسطى وجنوب ليبيا[2]، فهذه المنطقة قريبة جغرافياً من أوروبا التي تحاول بناء طوق أمني على حركات الإسلام السياسي حتى لا تصل إلى أوروبا أو حدودها المباشرة.

أما السبب الثاني فهو يرجع إلى رغبة الدول الكبرى فى تحقيق أقصي استفادة من الثروات الطبيعية فى تلك المنطقة، بما فى ذلك اليورانيوم الذي يستخدم فى إنتاج

---

[1] إيمان احمد عبد الحليم: **عوائق التدخل العسكري الفرنسي في مالي: حسابات باريس**. مجلة السياسة الدولي، القاهرة، مؤسسة الاهرام،الخميس2013/2/7. على الرابط:

http://bchaib.net/mas/index.php?option=com،

[2] إسراء محمد فوزي فهمي الأكشر: **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الصراعات العرقية في إفريقيا**. المركز الديمقراطي العربي، 16 يوليو 2016، https://democraticac.de/?p=34092

الطاقة النووية، فضلاً عن الثروات الطبيعية مثل الماس والذهب والنفط، وانطلاقاً من ذلك، حرصت فرنسا على إعادة تواجدها العسكري فى المنطقة بطريقة مكثفة حفاظاً على مصالحها[1].

وقد تدخلت فرنسا فى الشأن المالي عام 2013م، إلا أن فرنسا أعدت له الصيغة القانونية الدولية ابتداءً من استصدار قرارات من الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وكذلك التنسيق مع الحلفاء الدوليين، ودول الجوار التي تعهدت بالمشاركة فى تلك العملية، كدول الإيكواس وكذلك دول الساحل لاحقًا، وقد كان قرار مجلس الأمن الدولي فى يناير 2013م مطالباً بانتشار قوات دولية لمواجهة الوضع المتدهور فى مالي بعد سيطرة الجماعات المتطرفة على شمال البلاد وزحفهم للعاصمة تنفيذاً للقرار (2085)[2]، وعلى الرغم من أن قرار مجلس الأمن نص على عدم مشاركة القوات البرية للاتحاد الأوروبي مباشرة فى العمليات وتأمين الدعم اللوجيستي للقوات الإفريقية وجيش مالي، إلا أن فرنسا لم تنتظر طويلا حيث الانتقالية قراراً سريعاً بالتدخل العسكري لمساعدة القوات المالية فى عملية عسكرية أطلق عليها (القط المتوحش/سرفال)[3].

وكان تقدم القوات الانفصالية حاسماً، حيث بدأت تكسب مدناً جديدة بسرعة، حتى أصبحت الأولوية هي تحصين العاصمة باماكو، وتفادي أنهيار الدولة المالية والجيش المالي خصوصاً فى ظل الإنقلاب وعدم الاستقرار الداخلي، لذلك جاءت الخطة الفرنسية عاجلة وحاسمة، فاعتمدت فرنسا فى تدخلها على قواتها الموجوده مسبقاً فى القارة الإفريقية[4]، لذلك كان الهجوم للقوات الفرنسية سريعاً وحاسماً نتيجة التفوق الجوي،

---

[1] عبير شليغم: **التدخل الفرنسي في مالي: البعد النيوكولونيالي اتجاه أفريقيا**. المركز العربي للبحوث والدراسات، 15 فبراير 2015، http://www.acrseg.org/36650

[2] الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (2085) جلسة (6898) ،20 ديسمبر 2012م.

[3] سرفال: هي كلمة فرنسية"Serval" تعني القط المتوحش نسبة لأحد الحيوانات المنتشرة في صحراء مالي.

[4] فرانس 24، "فرض حالة الطوارئ في مالي بعد مقتل 27 شخصا بهجوم على فندق في باماكو"، 21 نوفمبر 2021م، https://bit.ly/3xSPOk5

والضربات الجوية المركزة والتي طالت جميع الأماكن التي كانت تتمركز فيها الجماعات الإرهابية فتم استرجاع المدن الكبرى وتم تثبيت قواعد عسكرية على الأرض.

طيلة السنوات التي استمرت فيها الحرب فى مالي ومنذ سنة 2013م، لم تستطع فرنسا والجيوش المساندة لها أن تحقق الأمن الذي وعدت به، لا لنفسها ولا للمواطن المالي، كما أنها لم تستطع أن تساعد فى تغيير واقع المواطن المالي البسيط فلم تهتم بالتنمية، ولا بتحسين ظروف المواطن ولم تستطع أن تحقق مطالب المواطن الطوارقي فى الشمال المالي، والذي تدور الحرب على أرضه ويتعرض للمضايقة والظلم من الطرفين، ومن الجيش المالي المدعوم من فرنسا ومن المسلحين الإسلاميين الذي يهجمون القرى ويستبيحون ما فيها.

وبعد عدة تغييرات فى الأنظمة السياسية بطريقة الإنقلابات، فقد شهدت مالي انقلابين عسكريين فى عامي 2020م وكذلك 2021م، عندما أطاح الكولونيل اسيمي غويتا بالرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا فى أغسطس 2020م، فكون لجنة وطنية لأنقاذ الشعب ورسم مساراً ديمقراطياً بالتعاون مع المجتمع الدولي، مكنه من تشكيل حكومة انتقالية والتشاور حول بعض المشاكل خصوصا الفساد وتعثر عملية التنمية وهدر المال العام، قبل أن ينقلب مرة أخرى على هذه الحكومة ويعلن نفسه رئيساً لمالي، الشيء الذي جعل بلاده تتعرض لمقاطعة اقتصادية وسياسية من طرف دول الإيكواس ودول الساحل، ومقاطعة دولية قادتها فرنسا والدول الأوروبية التي كانت تشاركها قوة التدخل فى مالي، وقد دفعت موجات الانقلابات الأخيرة فى الساحل وغرب إفريقيا التي ارتبطت بالأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد – 19، وتصاعد المد الإرهابي فى المنطقة، وهكذا مثلت الانقلابات والتواجد الروسي والمشاعر المعادية لفرنسا بعد فشل إستراتيجيتها فى مكافحة الإرهاب، إضافة إلى الوضع الدولي لانسحابها من مالي، ومحاولة بناء استراتيجية جديدة فى الساحل[1].

[1] بنديكت ارفورث و جوليان برغمان، Après le retrait de la France, trois changements probables au Mali – et deux options pour la junte,

وبينما كان النفوذ الفرنسي والأوروبي ينحسر فى المنطقة، كانت روسيا تكسب قواعد جديدة ومجالات جديده للنفوذ (لقد أصبحت روسيا علي مر السنين، قوة لا يستهان بها فى إفريقيا) على سبيل المثال رحب أبناء دولة مالي بالتدخل العسكري الفرنسي فى البداية عام 2013م ضد الإرهابيين المتطرفين لإستعادة القانون والنظام فى بلادهم، ومع ذلك مع انسحاب القوات الفرنسية من مالي، حلت روسيا محل فرنسا فى مالي كمزود أمني من خلال مجموعة فاجنر، وقد عززت حرب أوكرانيا أيضاً القلق الفرنسي والأوروبي من نفوذ روسيا المتزايد فى منطقة الساحل، على وجه الخصوص، وإفريقيا بشكل عام فى الواقع بعد القمة الروسية الإفريقية التي عقدت فى أكتوبر 2019م فى سوتشي، وحضرتها جميع الدول الإفريقية البالغ عددها (54) دولة، سارعت روسيا فى توسيع أنشطتها الاقتصادية والتجارية والإستراتيجية والعسكرية فى إفريقيا[1].

التدخل الأمريكي

قامت واشنطن خلال إدارة الرئيس جورج دبليو بوش بتحركات مكثفة داخل القارة الإفريقية ففى مارس 2002م شاركت الولايات المتحدة بعملية عسكرية مع أربع دول من دول الساحل (مالي، تشاد، نيجيريا، الجزائر)، لمواجهة تمدد الجماعة السلفية للجهاد والدعوى وهو ما كان نواة لعقد اجتماع سري فى مارس 2004م بمقر قيادة الجيش الأمريكي بمدينة شتوتغارت الألمانية، إرتكزت مخرجاته حول ضرورة التعاون العسكري من أجل المكافحة الشاملة للإرهاب فى منطقتين رئيسيتين: أولًا منطقة

---

https://theconversation.com/apres-le-retrait-de-la-france-trois-changements-probables-au-mali-et-deux-options-pour-la-junte-179407

[1] فرنسا 24، بروكسيل القادة الأوروبيون والأفارقة يجتمعون في قمتهم السادسة لمواجهة تحديات الأمن والصحة والاستقرار، 17 فبراير 2022، على الرابط:

https://www.france24.com/ar/أفريقيا/20220217-الأمن-والصحة-والاستقرار-في-طليعة-أولويات-القمة-السادسة-للاتحادين-الأوروبي-والأفريقي-في-بروكسل

الساحل الفاصلة بين شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء والأخرى بالمناطق النفطية فى الشمال وخليج غينيا[1].

وانعكس الاهتمام الأمريكي خلال فترة الرئيس بوش فى إعلانه فبراير عام 2007م عن إنشاء قيادة عسكرية جديدة خاصة بالقارة عرفت بـ "الأفريكوم"، وذلك لضمان تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من صون الإمدادات النفطية الخاصة بها، بجانب الاستمرار فى حملتها العالمية لمواجهة الإرهاب[2].

شهدت فترة أوباما مراجعة شبه جذرية لتحركات الإدارة السابقة لها، فكانت أولى قراراتها أنها ستعيد النظر بشأن القيادة الأمريكية فى أفريقيا (أفريكوم)، نظراً لإن إنشاءها خلق حالة من التخبط وتضارب ردود الفعل الإفريقية إزاءها، إلا أن الاهتمام بملف الإرهاب وتطوير السياسة الأمنية والعسكرية التي انتهجها بوش لم تكن على رأس أولوياته، وفى المقابل تحولت إهتماماته إلى مناطق أخرى من العالم، لتتحطم بذلك الأمال المعلقة عليه نظراً لأصوله الإفريقية[3].

وبوصول ترامب للسلطة تراجع الاهتمام النسبي بملف مكافحة الإرهاب فى أفريقيا إلى تهميش مصحوب بإحتقار أحياناً، فخلال مدة رئاسته (2017م–2021م) اتسمت العلاقات الأمريكية الإفريقية بالركود، وهو ما تسبب فى إضعاف النفوذ الأمريكي بالقارة لصالح تمدد النفوذ الصيني والتركي والروسي، ورفضه لنمط العلاقات مع أفريقيا وإستياءه من انخراط الولايات المتحدة فى المساعدات الموجهة لأفريقيا بشأن مكافحة

[1] Pierre abramovici,"activism militaire de Washington en afrique",le monde diplomatique,juillet 2004,p.p14-15

[2] Lauren Ploch, "Africa Command: US Strategic Interests and the Role of the US Military in Africa", CRS Report for Congress, updated in August 22 ،2008 ،p.1.

[3] محمد الزواوي: **أفريكوم:إدارة النفوذ والنفط بالقارة السمراء.** قراءات أفريقية،عدد 4 سبتمبر 2009م، ص101

الإرهاب، فى حين كان الطابع التجاري والمادي السمة الرئيسية لتحركات ترامب، سعيًا منه لتفعيل شعار "أمريكا أولًا"[1].

إن نمط تعامل الإدارة الأمريكية الجديدة والرئيس بايدن مع ملف مكافحة الإرهاب لازال غير واضح المعالم، و لم يصدر أي تصريح أمريكي رسمي فى هذا الصدد، لذلك أصبح لزاماً على الدول الإفريقية أن تكون جاهزة للسيناريو الأسوأ، وعليها أن تتحمل مهمة مواجهة خطر تمدد التنظيمات الإرهابية بمفردها.

ب. التدخل الروسي

دفعت خطة فرنسا لخفض عدد القوات فى منطقة الساحل اعتبارًا من فبراير 2022م حكام مالى العسكريين إلى اللجوء إلى روسيا لملئ هذا الفراغ الأمنى، وبالفعل تم توقيع إتفاقية مع شركة فاجنر الروسية للسيطرة على معسكر باماكو، الأمر الذى دفع الفرنسيين للانسحاب من المنطقة بأكملها، ويبدو أن الدعم الروسى شجع حكام مالى على محاولة تأجيل الانتخابات الرئاسية التى كان من المقرر إجراؤها فى 27 فبراير 2022م، وقد كان المجلس العسكرى بقيادة العقيد غويتا منذ توليه السلطة يغازل موسكو كبديل للمقاربات العسكرية الغربية والدولية الفاشلة وتشير بعض التقارير إلى وجود عناصر روسية فى مالى منذ عام 2019م، وتم نشر مئات الجنود الروس فى تمبكتو لتدريب القوات المالية فى قاعدة عسكرية تركها الفرنسيون[2].

إذا كان البعض يصف مجموعة فاجنر[3] الروسية بأنها شركة عسكرية خاصة، فأنها ليست كذلك بالمعنى الحرفى للمفهوم، حيث تمتلك الشركة علاقة وثيقة للغاية مع الدولة

---

[1] Lily rothman,The Long History Behind Donald Trump's 'America First' Foreign Policy,time,23, march,available at :https://cutt.us/yfhlG

[2] حمدي عبدالرحمن: **هل يوفر البديل الروسي الاستقرار في مالي**. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 27 يناير 2022.

[3] مجموعة فاجنر هي شركة عسكرية خاصة روسية، وظهرت لأول مرة في أوكرانيا عام 2014م ، وقد شاركت في ضم شبه جزيرة القرم، وهى شركة نشطة منذ عام 2014م، وقد قاتلت مع

الروسية وتقوم بتدريباتها بجوار مركز تدريب العمليات الخاصة التابع لوكالة المخابرات العسكرية الروسية وعادة ما تردد وسائل الإعلام الغربية وصف مجموعة فاجنر بالمرتزقة، لكن أعضاءها ليسوا مثل سائر المرتزقة المأجورين، وبالتأكيد أنهم يقاتلون من أجل الربح بموجب عقود، ولكن لديهم أيضاً مشاعر وطنية تجاه الدولة الروسية (على الرغم من أن بعض أفرادها ليسو مواطنين روسيين وأنما ينحدرون من مولدوفا وأوكرانيا وبيلاروسيا وصربيا)، وفى الواقع، تغيرت مجموعة فاجنر كثيراً لأنها ليست كياناً له مخطط تنظيمى، وقد يكون المصطلح الأفضل لها، بدلاً من شركة عسكرية خاصة أو جماعة مرتزقة، مجموعة أمنية شبه رسمية.

مع وجود المجلس العسكرى المحاصر والذى يتعرض لضغوط إقليمية ودولية، وفى دولة تعانى وضع الهشاشة السياسية، وبالرغم من وفرة الموارد الطبيعية المربحة، تبدو مالى وكأنها بمنزلة الجائزة الكبرى فى لعبة الأمم حول أفريقيا، وفى هذا السياق يبدو أن روسيا تستخدم فاجنر من أجل سد وملئ الفراغ الأمنى فى المنطقة، ولا يعنى ذلك بالضرورة أن شركة فاجنر سوف تحسم المعركة ضد الجماعات الإرهابية والميليشيات العنيفة، فلقد عانت الشركة الروسية بعض الانتكاسات كما حدث فى أواخر عام 2019م ،عندما سحبت أفرادها من موزمبيق بعد أن تكبدت العديد من الضحايا فى القتال ضد مقاتلى جماعة أهل السنة والجماعة، وفى مقاطعة كابو ديلجادو الغنية بالغاز الطبيعى[1].

وبينما لا يزال مستقبل الانتقال السياسى فى مالى غير واضح، فأن وجود فاجنر لن يؤدى إلا إلى مزيد من تعقيد الأمور، وبالنسبة لفاجنر وروسيا بشكل عام، تعد مالى

الإنفصاليين المدعومين من روسيا في منطقة لوهانسك في أوكرانيا، ومؤسس المجموعة دميتري فاليريفيتش أوتكين.

[1] حمدي عبدالرحمن، مقال "هل يوفر البديل الروسي الاستقرار في مالي"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 27 يناير 2022. مركز المستقبل – هل يوفر البديل الروسي الاستقرار في مالي ؟(futureuae.com)

أداة أخرى من أدوات التوترات الاستراتيجية المتنامية مع الغرب، والتى تبلغ ذروتها اليوم فى الصراع من أجل الفوز بأوكرانيا ومن المفارقات أنه فى الحالات التى نشرت فيها شركة فاجنر قوات لقمع قوات المعارضة وجماعات العنف ضد الدولة، يصبح من المرجح استمرار حالة عدم الاستقرار نظرا لكونها كياناً يسعى للربح، فأن لدى فاجنر حافزاً قوياً للحفاظ على مستوى يمكن التحكم فيه من عدم الاستقرار، بما يبرر استمرار التعاقد معها، ونظراً لأن هذه الترتيبات غالباً ما تستلزم أيضا وصول روسيا إلى الموارد، ومبيعات الأسلحة وزيادة النفوذ السياسى، فإن المصالح الروسية فى أفريقيا، تتوسع بسبب عدم الاستقرار المستمر.

6. تدخل الأمم المتحدة فى الصراع

قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن التدخل فى مالي.

أصدر مجلس الأمن عدة قرارات مهمة بشأن الأوضاع فى مالي، تلخصت فى القرارات التالية:

أ. قرار مجلس الأمن رقم (2056)، بتاريخ 3 يوليو 2012م

اتخذ مجلس الأمن هذا القرار، فى جلسته الرقم (6798)، المنعقدة فى 3 يوليه 2012م بخصوص الأوضاع فى مالي، وأهم ما جاء بهذا القرار هو تأكيده الالتزام بسيادة الأراضي المالية ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وإدانته للانقلاب العسكري فى 22 مارس 2012م، الذي أنهى سلطة الحكومة الديموقراطية المنتخبة، وأشاد بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)، والاتحاد الإفريقي للمساعدة فى إعادة النظام الدستوري فى مالي[1].

(1) لقد جاء القرار الرقم (2056)، جاء معبراً عن رغبة المجتمع الدولي، ممثلاً فى مجلس الأمن فى تأكيده عدم شرعية القيام بأية انقلابات عسكرية، ومستنكراً قيام

[1] نص القرار (2056) الذي أصدره مجلس الأمن الدولي في الجلسة رقم (6798) المنعقدة في 3 يوليو 2012م.

القوات المسلحة المالية بإنقلاب 22 مارس 2012م، متجاهلاً سوء الأوضاع الداخلية التي أدت إلى قيام بعض قادة القوات المسلحة بمحاولة دعم الاستقرار الداخلي، والقضاء على المتمردين فى شمال مالي.

(2) رحب القرار بجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) بوصفها جماعة إقليمية فرعية.

(3) وكذلك أكد مجلس الأمن من خلال القرار على دعم جهود ووساطة الأمين العام للأمم المتحدة التي تتلخص فى المساعدة فى دعم الحوار بين الأطراف، ولم يشر إلى ضرورة التدخل العسكري.

(4) أن الحالة فى مالي تشكل خطراً يهدد السلام والأمن الدوليين فى المنطقة وأنه يمكن التصرف طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ب. قرار مجلس الأمن رقم (2071)، بتاريخ 12 اكتوبر 2012م

اتخذ مجلس الأمن هذا القرار، فى جلسته الرقم(6846) المنعقدة فى 12 أكتوبر 2012م وأهم ما جاء به أن المجلس يعبر عن قلقه إزاء إنعدام الأمن، نتيجة أنشطة الجماعات المسلحة ويؤكد مسؤولية السلطات المالية عن تحقيق الأمن وحماية مدنييها، ويشجع المجتمع الدولي على تقديم الدعم لتسوية الأزمة، من خلال إجراءات منسقة، كما يعلم إحاطته بطلب السلطات الانتقالية المساعدة العسكرية من أجل إعادة تنظيم القوات المسلحة فى مالي، وقد خاطبت السلطات فى مالي الأمين العام، طالبة الإذن بنشر قوة عسكرية دولية، وذلك بعد استصدار قرار من مجلس الأمن[1].

(1) أن القرار الرقم (2071)، جاء ليوضح طلب الحكومة المالية المؤقتة للدعم العسكري، نتيجة عدم قدرتها على تحقيق الاستقرار فى البلاد، بسبب القدرة المحدودة لقواتها المسلحة فى مواجهة قوات المتمردين المتمركزة فى شمال مالي، والتي تمتلك قدرة عسكرية أكبر.

[1] نص القرار (2071) الذي اصدره مجلس الأمن الدولي في الجلسة رقم (6846) المنعقدة في 12 أكتوبر 2012.

(2) يعبر المجلس عن علمه برسالة السلطة الانتقالية، فى 23 سبتمبر 2012م، إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بشأن نشر قوات الجماعة فى مالي، وكذلك الرسالة الموجهة من السلطات المالية إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بطلب نشر قوة عسكرية دولية بعد استصدار قرار بذلك من مجلس الأمن، طبقاً للرسالة المسجلة فى 18 سبتمبر 2012م.

(3) أن المجلس قد أخطر بواسطة الجماعة الاقتصادية من طريق الأمين العام للأمم المتحدة باستصدار قرار لنشر قوة لتحقيق الاستقرار فى مالي، وكذلك علمه بمخاطبة الإيكواس للأتحاد الإفريقي للتعاون معه فى نشر القوة الدولية لتحقيق الاستقرار فى مالي.

(4) رغم طلب نشر قوة عسكرية، إلا أن المجلس يحث السلطات الانتقالية فى مالي، وجماعات المتمردين والممثلين الشرعيين للسكان المحليين فى شمال مالي على الدخول فى أقرب وقت ممكن فى مفاوضات جادة ذات مصدقية، وذلك سعياً للتوصل لحل سلمي.

(5) أوضح المجلس إستعداده، بمجرد تلقيه تقريراً من الأمين العام للأمم المتحدة، للاستجابة إلى طلب السلطة الإنتقالية فى مالي، لنشر القوة العسكرية الدولية المطلوبة، لمساعدة القوات المسلحة المالية فى استعادة المناطق المحتلة بشمال البلاد.

ج. قرار مجلس الأمن رقم (2085)، بتاريخ 20 ديسمبر 2012م

هذا القرار اتخذه مجلس الأمن، فى جلسته الرقم (6898) المنعقدة فى 20 ديسمبر 2012م

ويدين بقوة استمرار تدخل القوات المسلحة وقوات الأمن فى عمل السلطة الانتقالية، ويدين كذلك جميع الانتهاكات لحقوق الإنسان التي يرتكبها المتمردون والجماعات الإسلامية المتطرفة فى شمال مالي، وطلب الأمين العام أن يبقى المجلس على علم

بصورة منتظمة بالحالة فى مالي، من خلال تقارير خطية تقدم كل (90) يوماً للمجلس[1].

(1) أن استمرار انعدام الأمن يشعر المجتمع الدولي بالقلق، ويجعل مجلس الأمن يشعر بضرورة سرعة الاستجابة لمطالب مالي والمنظمات الإقليمية، طبقاً للبيأنات الصادرة منهما بهذا الشأن فى 11 و13 نوفمبر 2012م.

(2) يحث المجلس على ضرورة المضى قدماً فى مسارين، أحدهما سياسي خاص بالتفاوضبين جميع الأطراف فى مالي، وخاصة المتمردين الذين قطعوا صلاتهم بالمنظمات الإرهابية وخاصة تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به، والآخر مسار أمني، يختص بتنظيم العمل لنشر القوات الدولية.

(3) قرر مجلس الأمن بنشر بعثة دعم دولية فى مالي بقيادة أفريقية، لفترة أولية مدتها عام واحد لدعم السلطات المالية فى إستعادة مناطق الشمال الواقعة تحت سيطرة الجماعات المسلحة مع إسهام دول المنطقة بقواتها فى بعثة الدعم، لتمكين البعثة من الوفاء بولايتها.

(4) إسهام الدول الأعضاء والمنظمات الدولية بتقديم الدعم المالي العينية إلى بعثة الدعم الدولية وكذا إسهام الأتحاد الأوروبي بتقديم الدعم المالي من طريق مرفق السلام الإفريقي، وأن تقوم الأمم المتحدة بدعم لوجستي يشمل المعدات والخدمات، لمدة عام واحد.

د. محاولة التراجع عن التدخل الدولي

كان مجلس الأمن قد وافق مبدئياً، فى 5 أكتوبر 2012م، بموجب القرار رقم (2071)

علي إرسال قوة قوامها ثلاثة آلاف(الإيكواس) مدعومة من الأمم المتحدة، وبدعم لوجستي من بعض الدول الغربية مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، إلى شمال

[1] نص القرار (2085) الذي أصدره مجلس الأمن الدولي في الجلسة رقم (6898) المنعقدة في 20 ديسمبر 2012.

مالي التي صارت فى يد القوى المسلحة واشترط المجلس يوم 12 أكتوبر 2012م ضرورة أن تتقدم الإيكواس بتفاصيل ومتطلبات خطة التدخل العسكري فى غضون 45 يوماً، تنتهي فى 27 نوفمبر 2012م، وقامت الإيكواس بالفعل بإرسال (3300) جندي تابعين لها إلى مالي، ووضع خطة الانتشار، تفعيلاً لقرار مجلس الأمن الرقم (2071)، وذلك بالتنسيق مع كل من حكومة مالي وخبراء أمنيين وعسكريين تابعين للأمم المتحدة، والشركاء الدوليين من فرنسا [1]والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والأتحاد الأوروبي ودول الجوار، وقد رفعت الخطة إلى الاتحاد الإفريقي، الذي رفعها بدوره للأمين العام للأمم المتحدة كي يضمنها تقريره الذي سيرفعه إلى مجلس الأمن[2].

ولكن المفاجأة كانت فى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، حيث أشار إلى وجود مجموعة من الأسئلة الجوهرية تتعلق بهذه القوات، وأماكن نشرها، ودعمها، وتسليحها، وتمويلها وهي أسئلة لا إجابات لها، ومن ثم فأنه يرى أن التدخل العسكري لابد أن يكون آخر الحلول.

ثم أوصى "بان كي مون" فى نهاية تقريره، بعدم الاستعجال فى إرسال قوات الإيكواس إلى مالي وهو الأمر الذي أثار حفيظة إجتماع وزراء خارجية الإيكواس، الذي عقد فى أوائل ديسمبر 2012م فى أبيدجان.

وقد تغيرت استراتيجية التدخل نتيجة ظهور عوامل جديدة، قدمت لفرنسا فرصة الإسراع بتولي قيادة عملية للتدخل، فمن ناحية بدأت الجماعات المتشددة، عقب صدور قرار مجلس الأمن، فى الزحف نحو مدن الجنوب، وسيطرت على مدينة كونا القريبة من العاصمة.

---

[1] يوناس بول دي مانيال: **الدور الفرنسي في إفريقيا التاريخ والحاضر**. قراءات إفريقية، مصر، العدد 11، جانفي–مارس 2012، ص 64.

[2] نص القرار (2071) الذي اصدره مجلس الأمن الدولي في الجلسة رقم (6846) المنعقدة في 12 أكتوبر 2012.

دفعت هذه التطورات الرئيس المؤقت " ديونكوندا تراوري" إلى مطالبة فرنسا بمساعدة الجيش المالي ومن ناحية أخرى بدأت قوات الإيكواس فى اتخاذ تدابير التدخل العسكري لمساعدة الجيش المالي، إلا أنه تبين أن هذه التدابير ستستغرق عدة أسابيع، وربما شهوراً لأسباب لوجستية، ونظراً لأن فرنسا كانت فى البداية، فأنها لم تتردد فى إرسال قواتها إلى مالي فى 11 يناير 2013م[1].

أن المصالح الحيوية لفرنسا فى إقليم غرب أفريقيا، والذي يمثل حمايتها أهم الأهداف الرئيسة، لحرص فرنسا على القضاء على الجماعات الإرهابية فى الإقليم، وكانت وراء الاندفاع الفرنسي لقيادة الحرب فى مالي، ورفض الحوار مع الجماعات المتشددة، فالمصانع الفرنسية تعتمد على مخزون اليورانيوم، الذي تحتويه أرض النيجر المجاورة، حيث تعد أكبر منتج لهذا المورد فى العالم، بالإضافة إلى أن الرعايا الفرنسيين فى المنطقة كانوا هم الأكثر استهدافاً من قِبل تنظيم القاعدة فى المغرب الإسلامي خلال السنوات الأخيرة.

وعلى الرغم من أن التدخل القسري فى مالي قد مثل مفاجأة للكثيرين، فأن الرئيس الفرنسي "هولاند" بداء يتحدث عن أهداف الحرب فى مالي فى سرعة، بوصفها جزءاً من الحرب العالمية ضد الإرهاب وقد سارعت فرنسا فى تنفيذ عملية عسكرية، أطلقت عليها أسم "سرفال" (أي القط المتوحش)، وقد حظى قرار التدخل بدعم الكثير من الدول الأوروبية ومجلس الأمن ويطلب من حكومة مالي، وقد الانتقالية فرنسا هذا القرار تحت البند الرقم (51) من ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص على شرعية الدفاع عن النفس الفردي والجماعي، فى حالة تعرض أحد أعضاء الأمم المتحدة لعدوان مسلح[2].

---

[1] أميرة محمد عبد الحليم :هل تتجه مالى نحو مزيد من الفوضى؟. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2021/6/17.https://acpss.ahram.org.eg/News/17173.aspx

[2] قدادرة، عاطف: **مجلس الأمن يؤيد التدخل الفرنسي، وواشنطن تشك في قدرة الأفارقة**. الخبر، صادرة بتاريخ (16-1-2013م)، ص 4.

وقد بدأت فرنسا عملياتها الجوية، فى 11 يناير بعد يوم واحد من صدور قرار مجلس الأمن رقم (2085) بتاريخ 10 يناير 2013م، بقصف المجموعات الإسلامية على الخط الفاصل بين شمال البلاد وجنوبها وبعد أربعة أيام، تحديداً يوم 15 يناير، بدأت فى نشر قوات برية مدعمة بالدبابات والمدرعات حاملة الجند فى مالي، حيث من المقرر نشر نحو (2500) جندي فرنسي.

لم تقم دول غرب أفريقيا بأعمال منسقة تحت قيادة الإيكواس كما حدث من قبل فى السنغال وساحل العاج والنيجر، وغيرها، فإنها لم تستطيع القضاء على الإرهاب، فمالي لها وضع خاص، حيث تواجه حكومتها تركيبة إثنية متعددة، فنحو (90%) من سكانها مسلمون منقسمون ما بين الشمال الذي يعيش فيه الطوارق، والجنوب الذي يقطنه العرب والمور وبالإضافة إلى أن القتال تزامن مع انخفاض النمو الاقتصادي، الذي بلغ (1,1%) قبل عام 2011م، ومع حدوث الإنقلاب، فى مارس 2012م، إزدادت الأوضاع الإقتصادية سوءاً، وأثر هذا على كفاءة الأجهزة الحكومية، وخاصة الدفاعية والأمنية وأيضاً ومما أدى إلى زيادة سخط المناطق التابعة للطوارق نتيجة نقص الاهتمام بها[1].

ثالثاً: أسباب تعثر الاستقرار السياسي فى مالى

أدى عدم قدرة الجهات السياسية الفاعلة على إيجاد حلول لمخاوف السكان من تدهور الوضع الاجتماعى، والاقتصادى، وتوجيه ضربة إلى الوحدة الوطنية، والاستقرار السياسي فى مالى، ولا يختلف الوضع السياسي والأمنى اليوم كثيراً عن الوضع فى عام 2012م؛ حيث لايزال ثلث الأراضى خارج سيطرة الدولة على الرغم من تدخل المجتمع الدولى منذ عام 2013م.

---

[1] مزرارة، زهيرة، ميلود عامر حاج: **السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الافريقي بين القطعية والاستمرارية**. الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 18 يونيو 2017م، ص 265.

7. عدم الاستقرار السياسي فى مالى

انخرطت مالي منذ عام 1991م فى عملية التحول الديمقراطي التي أرست أسس مجتمع ديمقراطي جديد قائم على التعددية السياسية وحرية التعبير وأخرجت أول انتخابات، ديمقراطية فى عام 1992م إلى السلطة الرئيس ألفا عمر كوناري، الذي ظل رئيسًا للدولة لمدة 10 سنوات وكان الرئيس كوناري مسؤولاً عن إنشاء مؤسسات الجمهورية الثالثة وفى عام 2002م وفى نهاية انتخابات ديمقراطية، خلفه المرشح المستقل الجنرال أمادو توماني توري، الرئيس السابق للإنتقال عام 1991م، وقد خدم توري فى منصبه لمدة 23 عامًا[1].

فمنذ عام 2007م ومع ظهور الجماعات السلفية الجزائرية على الأراضي المالية، تغير كل شيء وقد أزداد الوضع تعقيدًا بعد سقوط الرئيس الليبي معمر القذافى، وأدى تدفق المقاتلين والجنود المسلحين من الجيش الليبي السابق إلى مالي إلى تمرد الطوارق فى يناير 2012م وقد قام هذا بدوره إلى تمرد داخل الجيش المالي انتهي بانقلاب 22 مارس 2012م ومنذ هذا الانقلاب، تم احتلال ثلثي أراضي البلاد من قبل مجموعات إرهابية مسلحة مختلفة، وأتاح تدخل قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، بدعم من عملية سيرفال الفرنسية والقوات المسلحة المالية، من صد الجماعات المتمردة، وبعد الإتفاقات الأولية فى واغادوغو لتنظيم انتخابات فى جميع أنحاء الإقليم بهدف إستعادة الشرعية الجمهورية، استبدلت قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار فى مالي (MINUSMA) لدعم الجيش المالي، وبدعم من المجتمع الدولي[2].

---

[1] Decentralization in Mali: Putting Policy Into Practice." (2004) Netherlands Development Organisation (SNV) / Centre d'expertises sur la décentralisation et le développement local (CEDELO).Bulletin 362, Amsterdam: Royal Tropical Institute
https://bibalex.org/baifa/Attachment/Documents/113693.pdf

[2] MINUSMA at a Crossroads, 01 December 2022
https://www.crisisgroup.org/africa/sahel/mali/minusma-crossroads

أن تزايد انعدام الأمن، والهجمات العنيفة المتزايدة التي ترتكبها الجماعات الإرهابية الموجودة فى مالي، وظهور مجموعات الدفاع عن النفس فى الوسط، والصراعات بين المجتمعات، تظهر جميعها أن البلاد لا تزال بحاجة إلى دعم عسكري أجنبي لمواجهة التهديدات المختلفة داخل أراضيها، وتوضح مبادرة دول الساحل الخمس لمكافحة الإرهاب.

ومع ذلك لا تزال مالي تواجه عواقب الأزمة متعددة الأبعاد التي حدثت فى عام 2012م وعلى الرغم من وجود العديد من القوات العسكرية (بعثة برخان العسكرية الفرنسية، التي تسلمت زمام الأمور من سيرفال، وكذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار فى مالي ومجموعة دول الساحل الخمس)، فأن الوضع الأمني لا يزال هشاً، ومؤتمر التفاهم الوطني الذي نظم فى عام 2017م بعد اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة الوطنية لعام 2015م[1] لم يتمكن من اعتماد ميثاق التفاهم الوطني، وعلاوة على ذلك تم رفض قانون التفاهم الوطني المفصل من قبل منظمات حقوق الإنسان، وتم حل لجنة المساعي الحميدة التي شكلها رئيس الوزراء عبد الله إدريسا مايغا فى عام 2017م لأغراض الحوار مع الجهاديين من قبل خليفته سوميلو بوباي مايغا، فى يناير 2018م.

فى هذا السياق الصعب، جرت الانتخابات الرئاسية فى شهري يوليو وأغسطس 2018م وقد شهدت هذه الانتخابات إعادة انتخاب الرئيس كيتا بأكثر من (67٪) من الأصوات، مقابل (33%) لمنافسه، سوميلا سيسي، وطعن فى النتائج الأخير، الذي انضم إليه عشرات المرشحين من الجولة الأولى لتشكيل جبهة حماية الديمقراطية وائتلاف القوى الوطنية، وأدى ذلك إلى أزمة سياسية واضطرابات داخلية، وقد ساهمت الاحتجاجات التي أعقبت ذلك فى دفع التدخل العسكري فى 18 أغسطس 2020م[2]، الذي وضع حداً لنظام الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا.

[1] agreement for peace and reconciliation in mali resulting from the algiers process 022 https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/peace/democracy/mali-io-nov-2022.pdf

[2] Five Years after the Bamako Peace Agreement: Where is Mali Heading? By Wendyam Herve Lankoande, June 2020

فمنذ الاستقلال وحتى يومنا هذا تجنبت دولة مالي، معالجة القضايا العرقية والإقليمية وبدلاً من ذلك، تفاقمت الانقسامات الحالية وتم تحديدها على أنها موروثات من أزمة عام 2012م، وكان هناك نقص فى التقدم الكافى فى سد الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين النخب الحضرية وكبار سكان وسكان الريف والفقراء، ولا تزال إعادة إعمار الدولة المالية قضية ملحة، كما أن تدهور الوضع الأمني يسلط المزيد من الضوء على الانقسامات بين المجموعات العرقية المختلفة فى المنطقة الوسطى من مالي.

توجد انقسامات بين أقليات متعددة، وتؤدي أحياناً إلى صراعات عنيفة تعرض الوحدة الوطنية للخطر، وتحولت النزاعات والصراعات بين المجتمعات المحلية، وبين الفولاني وبامبارا فى وسط مالي إلى أعمال عنف فى عامي 2019م و2020م، وكرد فعل تحالف بعض الأشخاص مع الجماعات الجهادية، بينما إنشاء آخرون مجموعات للدفاع عن النفس بدعم من الجيش المالي، وكما يتهم الجيش المالي بشن مداهمات وعمليات قتل خارج نطاق القضاء إنتقاماً من الهجمات الإرهابية، ويحدث هذا أحياناً بدعم من مجموعات الدفاع عن النفس العرقية مما يؤدي إلى تفاقم التوترات والصراعات بين المجتمعات المحلية[1].

لم تسفر محاولات الوساطة التي قامت بها حكومة كيتا المخلوعة، وكذلك من قبل الحكومة الانتقالية العسكرية، إلا عن نجاحات نادرة حتى الآن، وفى منطقة موبتي تشارك جهات فاعلة مختلفة (الحكومة المالية، والمجلس الإسلامي الأعلى، والمنظمات الوطنية والدولية) فى جهود الوساطة على مستويات مختلفة، سعياً إلى إنهاء العنف المجتمعي بين المجموعتين العرقيتين الفولاني والدوجون ويمكن ملاحظة بعض النجاحات المتفرقة، ، ويقود المجلس الإسلامي الأعلى هذه المفاوضات، ومن السابق

---

file:///C:/Users/pc/Downloads/Five-Years-after-the-Bamako-Peace-Agreement.pdf

[1] Mali Events of 2021 https://www.hrw.org/world-report/2022/country-chapters/mali

لأوانه الحكم على ما إذا كانت هذه الجهود فى ظل المرحلة الأنتقالية ستؤدي إلى دعم حقيقي للمصالحة الوطنية لتحقيق الاستقرار[1].

المصالحة الوطنية بين المجموعات المختلفة على المستويين الإقليمي والمحلي هي شرط مسبق لإستعادة السلام فى مالي، وأن التحديات المترابطة المتمثلة فى التوفيق بين الضحايا ومرتكبي الظلم الناجم عن التمرد، والانقلابات وحركات التمرد المختلفة، والقتال المستمر بين الجماعات الحكومية وغير الحكومية مروعة ومعقدة، ومع ذلك من المهم أن يظهر القادة السياسيون فى مالي الالتزام بالمصالحة الوطنية والقدرة على تحقيقها، ويجب على لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة (CVJR) التي أنشئت فى عام 2014م، إثبات الحقيقة بشأن الجرائم المرتكبة فى الشمال بين عامي 1960م و2013م، والمساعدة فى بناء سلام دائم فى مالي فمنذ عام 2016م تم الاستماع إلى حوالي (117800) ضحية وشاهد، وتم تمديد ولايتها وفى عامي 2019م و2020م، ونظمت اللجنة ثلاث جلسات استماع عامة[2].

تعرضت مصداقية مالي لتحدي خطير بسبب الانقلاب فى أغسطس 2020م وفى السابق فقد الرئيس كيتا مصداقيته بسبب عدم قدرته على تعزيز عملية السلام والإصلاحات الأخرى اللازمة لإعادة بناء الدولة، ومع تزايد التهديد الذي يمثله الوضع الأمني، والذي شهد إنتشار القتال من المناطق الشمالية إلى الوسط وحتى إلى الجنوب، أصبح الشركاء الدوليون الذين يدعمون مالي فى مكافحة الإرهاب أكثر توتراً تجاه حكومة مالي، ونظراً للحاجة إلى تنفيذ أتفاق السلام، إنخرطت الحكومة المالية فى إتفاق سلام مع الأمم المتحدة لتسريع تنفيذه وتعزيز تماسك الجهود الدولية فى مالي.

---

[1] Mali Peacebuilding, Stabilization, and Reconciliation, June 2020 https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PA00X64W.pdf

[2] Report of the Independent Observer Observations on the Implementation of the Agreement on Peace and Reconciliation in Mali, Resulting from the Algiers Process, November 2022 https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/peace/democracy/mali-io-nov-2022.pdf

أعلن المجلس العسكري (CNSP) فى قانونه الأساسي رقم (CNSP / 001) المؤرخ فى 24 أغسطس 2020م، أن مالي جمهورية ديمقراطية، ولقد بررت انقلابها بالإشارة إلى الحكم السيئ للحكومة المخلوعة وسوء أداء المؤسسات الديمقراطية، وقد أعلن المجلس العسكري (CNSP) عن إنشاء إنتقال سياسي شامل من شأنه أن يشمل الجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية واستعادة النظام الدستوري، وقال إنه سيتصرف دون تأخير بشأن القضايا التي تغذي الأزمة التي تواجه البلاد.

واتبع المجلس العسكري الطلب الذي صاغته إيكواس، الوسيط فى الأزمة، لتعيين رئيس مدني لقيادة المرحلة الانتقالية لإظهار علامات الإنفتاح وفقاً لقانونها الأساسي (CNSP)[1]. ومع ذلك فإن الميثاق الانتقالي الحالي الصادر فى 12 سبتمبر 2021م، يضمن الإفلات من العقاب لأعضاء المجلس العسكري، ويمنح المجلس العسكري سلطة كبيرة على الحكومة الانتقالية من خلال إنشاء منصب نائب الرئيس، الذي يشغله زعيم الانقلاب عاصمي غوتا، وبالتالي فإن الميثاق الانتقالى يتعارض مع دستور عام 1992م.

8. مؤشرات الاستقرار السياسي فى مالى

سيتم عرض الوضع فى دولة مالى استناداً للمؤشرات الاستقرار السياسي وقياسها طبقاً للاضطرابات الداخلية .

أ. نمط أنتقال السلطة فى الدولة

تعتبر مالي واحدة من أكثر الدول الإفريقية التى تشهد أضطرابات داخلية؛ حيث شهدت حراك أطاح بالرئيس الأسبق أمادو توماني تورى فى مارس 2012م، وعلى الرغم من انتقال السلطة إلى حكم مدنى بقيادة إبراهيم أبوبكر كيتا، والذى أعيد انتخابه مرة أخرى فى 2018م، إلى أنه تم الإطاحة به عقب تغيير فى اغسطس

[1] Mali: President Bah N'Daw decrees the dissolution of the CNSP, By Jeune Afrique, Posted on Thursday, 28 January 2021 https://www.theafricareport.com/62102/mali-president-bah-ndaw-decrees-the-dissolution-of- the-cnsp/

2020م، وذلك لعدم قدرة نظامه على مواجهة الجماعات الإرهابية ويعقبه تغيير أخر فى مايو 2021م، نتج عنه تنصيب عاصمي جويتا الحكم فى مالي والذى شهدت البلاد خلاله تلك الفترة العديد من الأزمات المتلاحقة التى تهدد استقرار الدولة بل وبقائها من الأساس[1].

ومن خلال هذه العملية لانتقال السلطة، فنجد أن النظام السياسي لا يتمتع بالثبات، وعملية انتقال السلطة لا تتم بالأساليب الدستورية، وذلك لتفشي ظاهرة الصراع على السلطة والحكم، وهو الأمر الذى ينعكس بدوره على عدم الاستقرار السياسي للبلاد.

ب. مدى شرعية النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة

يدعو دستور دولة مالي لعام 1992م إلى التعددية السياسية، ويحدد المؤسسات المسئولة عن الحكم باسم الشعب ونيابة عنه، وعليه تعتبر الانتخابات من الناحية النظرية وسيلة لاكتساب السلطة التنفيذية والتشريعية على المستويين الوطني والمحلي، ومع ذلك منذ الإنقلاب فى أغسطس 2020م، لم تعمل المؤسسات الديمقراطية فى مالي، وتمت الإطاحة بالرئيس المنتخب ديمقراطياً وحل الجمعية الوطنية[2].

يعد الفساد وسوء الإدارة وسوء تنظيم الانتخابات أساس الأزمات المؤسسية والسياسية فى مالي وأدى إلى انقلابات 22 مارس 2012م، و18 أغسطس 2020م، وعدم تنفيذ قرارات المحاكم أمر متكرر، ويعد قطاع العدالة من أكثر القطاعات تضرراً من الفساد المنتشر على جميع المستويات، والفساد عامل رئيسي يساهم فى عدم ثقة المواطنين فى القضاء وفى المناطق الشمالية والوسطى من مالي المتأثرة بشكل رئيسي بانعدام الأمن، فإن النظام القضائي غائب فى الواقع وقد حلت

[1] Mali Country Report 2022 https://bti-project.org/en/reports/country-report/MLI

[2] Idem.

السلطات التقليدية والدينية محل القضاء بتطبيق القانون العرفى أو الشريعة. وهو الأمر الذى يؤدى إلى أنهيار الشرعية للنظام السياسي، وأثارة الفوضى، والتى تؤدى إلى عدم الاستقرار السياسي، ويؤدى إلى سقوط وانهيار النظام الحاكم، وفقد شرعيته السياسية.

ج. العنف والاضطرابات الداخلية والحروب الأهلية والثورات

ينص دستور عام 1992م على الحقوق المدنية ويحظر التمييز على أساس الجنس أو الدين أو العرق ومع ذلك فإن النساء فى الواقع مقهوره، وهناك تمييز اجتماعي ضد مجموعات عرقية معينة، يعامل أفرادها عملياً مثل العبيد، ومع ذلك فهذه حالات نادرة.

تدهورت حالة حقوق الإنسان فى مالي[1]، وإنتشر العنف والهجمات الإرهابية تدريجياً من الشمال إلى عدة مناطق فى الجنوب وإلى باماكو، عاصمة مالي، و تشمل انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب أعمال القتل والتعذيب ، وفى عام 2020م للفترة ما بين 1 أبريل و30 يونيو فقط سجلت بعثة الأمم المتحدة فى مالي (مينوسما) (126) انتهاكاً لحقوق الإنسان ارتكبها الجيش المالي ومن بين هذه الانتهاكات (94) حالة إعدام بإجراءات موجزة وتعسفية وخارج نطاق القضاء.

على الرغم من إنشاء سلطات مؤقتة، كافحت الدولة المركزية لتأكيد سلطتها على منطقة كيدال التي لا تزال تحت سيطرة تنسيق حركات أزواد، فى عام 2019م عاد الجيش المالي المعاد تشكيله بشكل رمزي إلى كيدال لكنه احتاج إلى الحماية من قبل قوات (CMA) وكذلك من قبل قوات برخان ومينوسما، فمنذ عام 2019م[2] كان

[1] Mali:UN expert gravely concerned by deterioration of security and human rights situation 15 August 2022 https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/08/mali-un-expert-gravely-concerned-deterioration-security-and-human-rights

[2] Mali army returns to former rebel bastion Kidal in symbolic move https://www.france24.com/en/20200213-mali-army-returns-to-former-rebel-bastion-kidal-in- symbolic-move .

هناك تصاعد فى الهجمات المسلحة ضد قوات الدفاع والأمن فى مالي والقوات الدولية.

يعاني النظام القضائي من تأخير حرج فى معالجة القضايا، مما يؤدي إلى فترات طويلة من الحبس الاحتياطي على الرغم من التعديلات الأخيرة لقانون الاجراءات الجنائية ولا يتم دائماً توجيه الاتهامات للمحتجزين فى غضون المهلة التي يحددها القانون والاعتقالات التعسفية شائعة، ولا تزال حالة الطوارئ التي أعلنت فى عام 2015م سارية[1].

توضح هذه الأمثلة عدم قدرة الدولة على ممارسة احتكار استخدام القوة أو ضمان سلامة الإقليم وثلثي الأراضي خارج سيطرة الدولة، وكلها مؤشرات واضحة على فقدان الاستقرار والأمان داخل الدولة[2].

د. الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات الحادة

يرتكز مفهوم الوحدة الوطنية على ركيزتين أساسيتين:

الركيزة الأولى: الجانب المعنوي أو القيمي، الذي يرتبط بالمواطنين ووحدتهم وتماسكهم وأساس هذه الروابط دائماً الانتماء وحب الوطن والرغبة فى العيش المشترك.

الركيزة الثانية: الجانب المادي الإقليمي والقانوني، الذي يرتبط بالأساس بوحدة الدولة وتكاملها وقيام نظم قانونية ودستورية ومؤسسية تكفل الحفاظ على وحدة الشعب وتماسكه وترابطه.

تسعى حكومة مالي إلى استعادة الاستقرار بعد سلسلة من الانتكاسات على فترات متعاقبة وتواجه مالي بالفعل تزايداً في الهجمات الإرهابية والمتطرفة العنيفة،

[1] Mali, Events of 2020 https://www.hrw.org/world-report/2021/country-chapters/mali

[2] Mali Country Report 2022 https://bti-project.org/en/reports/country-report/MLI

والعنف العرقي والديني والاشتباكات بين المجتمعات المحلية وداخلها، فضلاً عن حركات التمرد الانفصالية للطوارق وعلى الرغم من العديد من البرامج التي تهدف إلى تعزيز الوحدة الوطنية وشرعية حكومة باماكو داخل المنطقة الشمالية، ظلت العلاقات بين الشمال والجنوب دائمًا غير موثوقة بشكل علني ونجد أن هناك مؤشر على عدم الاستقرار السياسي، ويظهر ذلك من خلال وجود إنقسمات طائفية وحزبية وقبلية داخل المجتمع، فهناك الطوارق (جماعه أنصار الدين) فى الشمال وإستقلالهم بالشمال، وهناك جماعه التوحيد والجهاد، وكتيبه الملثمين المرابطين المنشقة عن تنظيم القاعدة وأنصار الشريعة فى مدينة غاوة وهي الأكبر فى مدن الشمال لمالي، وينحدر أغلب القادة من قبيلة البرابيش المنتشرة فى منطقة تمكتو، وتنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامي أحد الجماعات الارهاربية التي نشأت عام 2007م، وكل ذلك مؤشر على عدم الاستقرار السياسي.

هـ. الاستقرار البرلمانى والحكومي فى مالى

الفصل بين السلطات مكرس فى دستور مالي، ويسيطر مجلس الأمة على عمل الحكومة ويتداول بشأن مشاريع القوانين والقوانين المقترحة، ومع ذلك تم حل الجمعية الوطنية المنتخبة حديثاً، والتي بدأت العمل فى مايو 2020م، عن طريق انقلاب فى أغسطس 2020م، وتم انشاء الميثاق الانتقالى المعتمد فى سبتمبر 2020م المجلس الوطني الانتقالى بإعتباره الهيئة التشريعية للفترة الانتقالية، وعين نائب رئيس الحكومة الانتقالية (121) عضواً من هذا المجلس، وبالتالي لا يوجد حالياً فصل فى السلطات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية للحكومة[1].

أن البرلمان المالى هو ممثل الشعب، ويستمد شرعيته من الشعب المالى، وبالتالى فإن الإنقلبات العسكرية يتم من خلالها حل البرلمان وتعطيل العمل بالدستور قبل استيفاء المدة القانونية، وذلك يعتبر من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي.

[1] Idem

و. التنمية الاقتصادية فى مالى

أن دولة مالي من أفقر دول العالم، حيث احتلت المرتبة (184) من بين (189) دولة فى مؤشر التنمية البشرية 2019م، وهناك قيود عديدة تعيق الإدارة الفعالة لعملية التحول فى مالي، ودولة مالي بلد غير ساحلي، يقع ما يقرب من ثلثي سكان مالي فى منطقة الساحل والتي تتعرض لتهديدات مناخية كبيرة (لاسيما التهديد بنقص هطول الأمطار خلال موسم النمو) وتعاني مالي من فجوة اجتماعية واقتصادية مذهلة بين المناطق الحضرية والريفية بين المناطق الحضرية الأكثر ازدهاراً، والمناطق الريفية الفقيرة حيث يعيش غالبية السكان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية محدودة بسبب الفقر المدقع بحيث يعيش (49,7) من السكان على أقل من (1,90) دولار فى اليوم و(76,1) على أقل من (3,20) دولار فى اليوم، والفقر أكثر انتشاراً فى المناطق الريفية منه فى المناطق الحضرية، لكن توزيع الدخل متفاوت للغاية فى كليهما ولا يزال نقص الغذاء أحد التحديات الرئيسية التي تواجه مالي، وقد أثر على (1,3) مليون شخص خلال موسم الجفاف (يونيو – أغسطس) فى عام 2020م، بزيادة أكثر من 200٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019م[1]، وتشير درجة مؤشر عدم المساواة بين الجنسين فى مالي البالغة (0,671) إلى وجود تهميش كبيرة للمرأة[2].

مالي عضو فى الإتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (WAEMU) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، ومن خلال التعريفة الخارجية المشتركة (CET) بين (WAEMU) و (ECOWAS)، تفرض مالي تعريفة فى المتوسط بنسبة (12,1%) 2017م، ومع ذلك تستخدم مالي أيضاً الخيار

[1] AGREEMENT FOR PEACE AND RECONCILIATION IN MALI RESULTING FROM THE ALGIERS PROCESS 2022 https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/peace/democracy/mali-io-nov-2022.pdf

[2] Mali Peacebuilding, Stabilization, and Reconciliation June 2020 https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PA00X64W.pdf

الممنوح لكل دولة من دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لتطبيق ضرائب إضافية على منتجات معينة، بما فى ذلك المشروبات الروحية والماشية ومنتجات التعدين (حتى تلك الموجودة فى منطقة WAEMU)، وتفرض مالي أيضاً رسوم أستيراد خاصة على السكر من الدول غير الأعضاء فى (WAEMU)[1].

أن القدرة التنافسية للسلع والخدمات فى مالي مقيدة بسبب موقع البلد غير الساحلي والتكلفة العالية للمدخلات مثل الطاقة والمياه والاتصالات والائتمان والنقل، والتي نتج عنها العديد من التوترات الداخلية على مستوى المتطلبات البنيوية، والأساسية للدولة وهو الأمر الذي زاد من التعقيدات السياسية، وعطل كافة السبل لتعزيز شرعيتها بآليات ديمقراطية تكفل الرقي بمستويات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، وهو الأمر الذى أدى إلى زعزعة الاستقرار السياسي، وأنظمة الحكم فى دولة مالى[2].

ز. عدد مرات العقوبات السلبية التى فرضت على مالى

فرضت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الإيكواس عقوبات على مالي، وعلقت عضوية البلاد فى المنظمة الإقليمية رداً على انقلاب 18 أغسطس 2020م، وشملت العقوبات إغلاق الحدود ووقف جميع التدفقات المالية، وعقدت الإيكواس قمتين إستثنائيتين لرؤساء دول المجموعة فى 20 أغسطس و28 أغسطس 2020م، بالإضافة إلى قمة مصغرة فى 15 سبتمبر للتفاوض على عودة النظام الدستوري فى مالي مع المجلس العسكري، ورفعت الإيكواس العقوبات فى 6 أكتوبر

[1] West African Economic and Monetary Union: Financial Sector Assessment Program-Technical Note on Financial Safety Net and Crisis Preparedness
https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2022/08/25/West-African-Economic-and- Monetary-Union-Financial-Sector-Assessment-Program-Technical-Note-522614

[2] Mali: Progress on transition, peace process, amid ongoing insecurity، United Nations, 18 October 2022. https://news.un.org/en/story/2022/10/1129657

2020م بعد أن عين الرئيس الانتقالى رئيسًا للوزراء وحكومة، كما أنشأت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لجنة لمراقبة الفترة الانتقالية التي تبلغ 18 شهراً[1]. ولم تكن هذه هى العقوبة الأولى، ولكن عقدت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الإيكواس إجتماعاً طارئاً فى 2012م، وقررت تعليق عضوية مالى.

وفى بيان للاتحاد الإفريقي بأنه قام بتجميد عضوية مالي[2]، بعد قيام جنود بانقلاب ضد الرئيس أمادو توماني توري 21 مارس 2012م، وقرر المجلس ضرورة تعليق مشاركة مالي فى جميع أنشطته لحين أستعادة النظام الدستوري فعليا ودون إبطاء وفى أغسطس 2020م.

وفى أعقاب المخالفات فى الانتخابات البرلمانية واعتقال زعيم المعارضة سوميلا سيسي قام الاتحاد الإفريقي بتعليق عضوية مالي، لكنه أعادها بعد أسابيع قليلة إثر الإعلان عن إدارة إنتقالية جديدة بقيادة مدنية وفى 4 مايو 2021م، ألقى الجيش القبض على الرئيس المؤقت باه نداو، ورئيس الوزراء مختار وان، وضغط عليهما كي يستقيلا مما عرقل مسيرة انتقال سياسي عبر انتخابات ديمقراطية، ونصب الكولونيل أسيمي غويتا، رئيس المجلس العسكري الذي قاد انقلاباً فى أغسطس2020م، معلناً نفسه رئيسًا مؤقتاً.

وفى 2 يونيو 2021م علق الاتحاد الإفريقي عضوية مالي مرة أخرى، مهدداً بفرض عقوبات فى حالة عدم تسليم قادة المجلس العسكري السلطة إلى المدنيين[3].

أن الصراع على السلطة والحكم، ينعكس على وضع الاستقرار فى البلاد، وفى ظل عمليات التداول غير السلمى للسلطة ، وبالنظر إلى عدد مرات توقيع العقوبات السلبية على إثر هذه الانقلابات من قبل المجتمع الدولى والإقليمي، فإن ذلك يعد مؤشراًعلى عدم الاستقرار السياسي.

---

[1] المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تقر عقوبات "قاسية جدا" على المجلس العسكري الحاكم في مالي: https://cutt.us/Rwtxn

[2] مجموعة ايكواس تفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على انقلابيي مالي
https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2012/04/120402_mali_ecowas_sanctions

[3] الاتحاد الأفريقي يعلق عضوية مالي ردا على الانقلاب العسكري ويهدد بفرض عقوبات
https://cutt.us/Qi8vS

- **خاتمة**

يتضح من العرض الشابق أن جهود المصالحة الوطنية في مالي قد تعثرت على خلفية الصراع المسلح المتصاعد منذ عام 2012م، بين الحكومة المالية والحركات الانفصالية المسلحة في إقليم "أزواد" بشمال مالي والذي أطاح بالرئيس السابق امادو توماني توريه واعتبر الفراغ في السلطة الذي قد ترتب عليه سيطرة الإرهابيين على شمال مالي في ذلك العام وفى المطالبة بحقهم في الاستقلال بحكم الإقليم واحتجاجاً على تهميش الحكومة للـ "الأزواديين" والإصرار على وحدة أراضي البلاد، تشهد الساحة السياسية المالية تطورات هامة وجوهرية أسفر عنها الاجتماع الذي عقد في العاصمة باماكو خلال الأسابيع الماضية بين الحكومة المالية، وممثلين عن الحركات الأزوادية، بحضور مبعوثين عن الجزائر كوسيط بين الجانبين، بهدف إعادة تفعيل العمل بـ"اتفاق السلام والمصالحة" الذي تم عقده بوساطة جزائرية عام 2015م، لوقف الصراع المسلح الذي نتج عنه مقتل وتشريد الآلاف من المدنيين والعسكريين والتأكيد على المصالحة الوطنية، وأخذ التنوع العرقي في الاعتبار دون المساس بوحدة البلاد.

ثم حدث انقلاب أغسطس عام 2020م ليعيد الدولة المالية الي دائرة الصراعات على الحكم في إفريقيا، فنرى حكومة شرعية ضعيفة وهشة ومن ثم انقلاب عسكري و"العكس" وقد يكون من الصعب التنبؤ بما ستئول إليه الأحداث في مالي، فمنذ 18 أغسطس عام 2020م وعلى خلفية الإنقلاب الذي نفذه جنود في قاعدة كاتي، القريبة من العاصمة باماكو، وعلى الرغم من أن الرئيس إبراهيم أبوبكر كيتا الذي قدم استقالته منتصف ليل ذات اليوم، إثر اعتقاله وأعضاء حكومته من قبل الانقلابيين، مما يعني وجود محفزات للانقلاب، ويستمد الاحتقان من المجتمع المالى خصوصاً، خاصة في أعقاب تباعد النظر بين العسكريين وقادة الحراك الحقيقين (5 يونيو)، والذين تعهدوا بتسليم السلطة الي قيادة مدنية.

ولكن يبدو أن اختيارهم لباه نداو (وزير الدفاع السابق) و"مختار وان" لقيادة الفترة الانتقالية أمراً غير مقبول لدى طيف واسع من مكونات الحراك، والأكثر من ذلك أنه

اختيار ينذر بإستمرار انسداد الأفق السياسي نسبياً، وذلك بالرغم من السجل المشرف لباه لنداو الذي تخلى عن منصبه وزيرا للدفاع بسبب خلافه الشديد مع الرئيس المخلوع "إيبيكا" ولكن التعقيد لا ينحصر في هذا الشق من المسألة الداخلية فقط، في ظل الخطر الإرهابي الذي قد يكون الخطر الحقيقي إذا ما استمرت الفوضى، فيما تعاني مجموعة الساحل من ترسباته وتداعياته القبلية على أكثر من صعيد.

وهو الأمر الذى أدى إلى إعادة تفعيل "اتفاق السلام والمصالحة" يوم الجمعة 5 أغسطس 2022م الذي كان قد عقد عام 2015م بوساطة جزائرية، بهدف وقف الصراع المسلح الذي نتج عنه مقتل وتشريد الآلاف من المدنيين والعسكريين، والتأكيد على المصالحة الوطنية، ومن أهم ملامح الاتفاق الجديد حول تطبيق البنود الخاصة بعملية نزع سلاح تسريح وإعادة دمج مقاتلي الحركات الأزوادية في الحياة المدنية، والوظائف العامة، بما يشمل الجيش والشرطة ويعكس تمثيلاً أكبر للفئات السكانية خاصة في شمال البلاد، في هيئة كتائب مختلطة تتألف بشكل متساوٍ من قوات مسلحة مالية، ومقاتلين أزواد سابقين، وجماعات مسلحة موالية للحكومة المالية وتقدر أعداد المقاتلين الذي من المفترض دمجهم بحوالي (26) ألف مقاتل سابق، يتم تقسيمهم على دفعتين بالتساوي دون إعلان موعد بدء دمج الدفعة الأولى، والاكتفاء بتحديد موعد دمج الدفعة الثانية، وذلك بين عام 2023م وعام 2024م.

جاءت تلك الخطوات نحو مسار إعادة إحياء الاتفاق، مدفوعة بالعديد من التحديات والتهديدات التي تواجهها مالي على الساحتين السياسية والأمنية، لاسيما منذ إنقلابي أغسطس 2020م، ومايو 2021م، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الإقليمي، وقد شهدت دولة مالي عبر تاريخها (4) إنقلابات عسكرية وعدد من الاضطرابات الأمنية وعملية تمرد في شمالها قادها الطوارق في تسعينيات القرن الماضي، الشئ الذي أدى الي ضعف الدولة ومؤسساتها وجعل الإرهاب يجد أرض خصبة للتمدد والنمو، **ويمكن تناول أهم وأبرز تلك التحديات على النحو التالي:**

أولاً: تجنب الفراغ الأمني والسياسي في البلاد:

أدى تصاعد حدة العمليات الإرهابية التي يشنها تنظيما "نصرة الإسلام والمسلمين" و"داعش في الصحراء الكبرى"، إلي تنامي تحديات المشهد الأمني في مالي خاصة في ظل توتر العلاقات بين الحركات الأزوادية المسلحة، والحكومة المالية، بما يحول دون التعاون والتنسيق بين الجانبين في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف والعمل على سد الفجوة التي خلفتها التطورات الأخيرة لاسيما تلك المتعلقة بإعلان مالي انسحابها في 16 مايو 2022م، من جميع هيئات ولجان مجموعة دول الساحل الخمس (G5)، التي من بينها القوة المشتركة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، وانسحاب قوات فرنسا ودول أوروبية أخرى من عمليات مكافحة الإرهاب في مالي.

ثانياً: تهديد العاصمة باماكو:

شهدت مالي يوم 22 يوليو 2022م، هجوماً نفذته "حركة تحرير ماسيناً وهي واحدة من الحركات المسلحة التي تعمل تحت لواء جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين" الإرهابية الموالية لتنظيم "القاعدة"، إذ استهدف الهجوم إدارة المعدات والمحروقات والنقل بقاعدة "كاتي" العسكرية التي تبعد بضعة الكيلومترات عن العاصمة "باماكو"، وبالقرب من مقر إقامة الرئيس الانتقالي الحالي لمالي.

ثالثاً: منع تهجير سكان أزواد والاستيلاء على ثرواته:

يعتبر إقليم أزواد الواقع في المثلث الحدودي بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو قيمة كبيرة سواء كأرض شاسعة صالحة للأنشطة الرعوية، أو كمنطقة غنية بالثروات الحيوانية كالمواشي، وثروات الطاقة كالنفط والغاز الطبيعي الأمر الذي جعله محل أطماع سواء من بعض القبائل المجاورة، أو من التنظيمات الإرهابية والمسلحة في مالي، وبالتواصل مع قادة "داعش" في المنطقة والوشاية بأن الطوارق ومن معهم يرفضون الانضمام إلى التنظيم، ما شجع يوسف بن شعيب قاضي التنظيم لإصدار فتوى بتكفير أهل المنطقة ووجوب قتلهم، وقد أدت تلك الفتوى لتصاعد غير مسبوق في وتيرة النشاط الإرهابي، وجرائم القتل والتهجير التي يمارسها "داعش" ضد مخيمات البدو والطوارق، لاسيما في ظل تنامي أطماعها بشأن الاستيلاء على ثروات المنطقة بعد تهجير سكانه.

رابعاً: استغلال إقليم أزواد في عمليات التهريب:

تعتبر الحدود النيجرية و الحدود المالية من بين أبرز وأخطر نقاط التهريب التي تستغلها التنظيمات المسلحة والإرهابية وجماعات الاتجار غير الشرعية لتهريب السلاح والبشر والوقود والمخدرات إلى مالي، لا سيما من ليبيا وتشاد ونيجيريا، وذلك في ظل اتساع مساحتها، وغياب السيطرة الأمنية المحكمة عليها، لعدم التنسيق الأمني بين دول المنطقة، خاصة بعد انسحاب مالي من مجموعة دول الساحل والصحراء (G5).

خامساً: توحيد الإمكانيات والجهود:

أن مسألة إعادة إحياء اتفاق السلام بين الحكومة المالية والحركة الأزوادية، بدمج المقاتلين الأزواد في الجيش المالي، خطوة مهمة نحو تعزيز قدرات الجيش المالي، ومدى سيطرته على مختلف أقاليم البلاد، من خلال تنسيق وتوحيد الجهود والقدرات بين الطرفين في مواجهة التحديات التي تشهدها مالي، والمرتبطة بتصاعد النشاط الإرهابي، وعمليات التهريب، خاصة أن بعض عناصر حركات الأزواد المسلحة يتعاونون سواء مع التنظيمات الإرهابية أو في مجال أنشطة التهريب على الحدود بهدف جني بعض المكاسب المالية،مما يؤدى إلى عدم الاستقرار السياسي.

سادساً: توتر العلاقات الإقليمية:

تتزامن التهديدات الأمنية، وسوء الأوضاع الإنسانية في مالي مع تحديات أخرى اقتصادية تمثل معوقًا أمام استقرار البلاد، وبالتالي أمام نجاح مساعيها نحو المسار الديمقراطي، والتي نتجت جراء التوترات التي شابت العلاقة بين السلطة الانتقالية في البلاد والمنظمة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) منذ يناير عام 2022م، بسبب إعلان المجلس العسكري الحاكم للبلاد عن تأجيل موعد الانتخابات التي كان من المُقرر عقدها في فبراير 2022م. وقد دفع ذلك كلاً من الإيكواس والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA) لفرض عقوبات اقتصادية ومالية على مالي.

- **توصيات الدراسة**

1) إعادة بناء الدولة المالية وإنهاء الحرب الأهلية فى البلاد، و يجب أن يحظى تعزيز عملية الإنتقال السياسي في باماكو بالأولوية، بحيث أن التدخل العسكري المتسرع من دون إرساء للنظام في الجنوب أولاً قد يؤثر على الديناميكيات غير المستقرة في الشمال وتكون له تداعيات وخيمة ولذا يتعين على باماكو تنسيق الإجراءات التي تقوم بها مع جيرانها.
2) التركيز على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى، ويجب على الحكومة توجيه اهتمام خاص لتحسين الخدمات الاجتماعية وتعزيز التعليم والصحة والإسكان والخدمات الأخرى.
3) ينبغي الاهتمام بإجراء إصلاحات سياسية، بما في ذلك تنصيب حكومة شرعية تتمتع بثقة الشعب وتعزز الحريات الديمقراطية لضمان المشاركة الفعالة وتعزيز التمثيلية.
4) إيجاد بيئة ملائمة للحوار والتفاوض بين جميع الأطراف، ويجب أن يضمن تمثيل جميع الأطراف المختلفة وتفاهمها وجذبها للمشاركة في حوار لبناء الثقة بينها وتحديد أهداف وطنية مشتركة.
5) دعم وتطوير مؤسسات العدالة الانتقالية وتطبيق مبادئ إنصاف الضحايا وجبر الأضرار، وهي لازمة للانتقال إلى مرحلة تكون فيها الجروح قد التأمت، وتحققت فيها العدالة، وفتحت كل ملفات الانتهاكات، وبدأت الخطوات الجدية للانصاف والعقاب وهذا يتطلب إنشاء لجان وطنية قانونية لتقصي الحقائق وإجراء محاكمات عادلة لمنتهكي القانون.
6) يتعين على الحكومة المالية تعزيز الأمن والاستقرار في جميع أنحاء البلاد، وإتاحة فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الأكثر اضطرابًا، ودعم التحولات السياسية والمصالحة الوطنية بكل جوانبها، ودعم التعاون الدولي لمحاربة الإرهاب والتطرف.

7) يلزم تعزيز الحوار والتفاهم بين جميع المجتمعات الإثنية في البلاد، وإيجاد حلول شاملة ومستدامة لمعالجة الأزمات الإثنية وتحقيق التمثيل السياسي لجميع الجماعات فى الحياة السياسية.

8) تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية والعامة، وتشجيع مشاركتها في عملية صنع القرار وتقديم الدعم اللازم للقطاعات الرئيسية مثل الزراعة والصناعة والسياحة، لتحسين الوضع الاقتصادي وخلق فرص العمل.

9) تحتاج مالي إلى إجراءات متعددة الجوانب لحل العديد من التحديات الاقتصادية وتحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي في البلاد، من خلال الاستثمار في التنمية الاقتصادية الصناعية والزراعية وتحسين أداء الحكومة ومكافحة الفساد.